



جامعة قناة السويس
كلية التجارة بالإسماعيلية
قسم المحاسبة والمراجعة

بحث بعنوان :

قياس أثر تطبيق برامج المراجعة المشتركة (*Joint Audit*) على أسعار
الأسهم
دليل من البورصة المصرية

إعداد

د/ أحمد زكي حسين متولي
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
كلية التجارة بالإسماعيلية
جامعة قناة السويس

قياس أثر تطبيق برامج المراجعة المشتركة (*Joint Audit*) على أسعار الأسهم دليل من البورصة المصرية

د/ أحمد زكي حسين متولي
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
كلية التجارة بالإسماعيلية – جامعة قناة السويس

مستخلص Abstract :

الهدف : تمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في توضيح العلاقات التأثيرية للمراجعة المشتركة على الحد من إعادة صياغة القوائم المالية وتحقيق دقة تقرير مراقب الحسابات وبالتالي قياس أثرها على أسعار الأسهم للشركات المقيدة في البورصة المصرية .

التصميم والمنهجية : طرح الباحث خطة نظرية وتطبيقية متكاملة لقياس أثر المراجعة المشتركة على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية ، حيث تم تعميم هذه الخطة في أربعة محاور أساسية لتحقيق أهداف هذا البحث ، حيث تحددت هذه المحاور في دراسة نظرية للإطار المفاهيمي والإجرائي للمراجعة المشتركة ، وإخضاع هذا الإطار للدراسة الميدانية كمنطلق لتحليل العلاقة بين برامج المراجعة المشتركة وأسعار الأسهم وأخيراً استنتاج انعكاسات المراجعة المشتركة على أسعار الأسهم من خلال إجراء الدراسة التطبيقية على بعض الشركات الكبرى المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري .

النتائج : توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج العلمية والتطبيقية المتباينة وذلك من خلال الدراسات السابقة والإطار النظري للبحث والدراسات الميدانية والتطبيقية لهذا البحث على بعض الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري ، ويرجع هذا التباين في النتائج إلى حداثة تطبيق برامج المراجعة المشتركة في السوق المهني للمراجعة ، كما أن هناك علاقة طردية إلى حد كبير بين جودة المراجعة المشتركة وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية .

قيود البحث : تتمثل قيود هذا البحث في قيد موضوعي يتحدد في قياس أثر تطبيق برامج المراجعة المشتركة على أسعار أسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية ، وقيد مكاني يتمثل في إجراء الدراسات الميدانية والتطبيقية على سوق المراجعة المشتركة وسوق الأوراق المالية المصري ، وقيد زمني يتمثل في قياس انعكاسات المراجعة المشتركة على أسعار الأسهم في البورصة المصرية خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠١٢ .

تطبيقات عملية : تم إخضاع الدراسة النظرية في هذا البحث للتطبيق من خلال إجراء دراستين ميدانية وتطبيقية على شركات المراجعة والمستثمرين والأكاديميين والمعددين في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري بهدف استنتاج الانعكاسات الايجابية والسلبية للمراجعة المشتركة على أسعار الأسهم للشركات المقيدة في البورصة المصرية .

الأصالة والإضافة : تعد هذه الدراسة من الدراسات العلمية والتطبيقية الحديثة في البيئة المصرية خاصة في قياس أثر تطبيق برامج المراجعة المشتركة على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية المصري ، والتي انتهت إلى أهمية تطبيق المراجعة المشتركة وضرورة طرح معيار مصري أو دولي للمراجعة المشتركة نظراً لأهميتها في دعم استقلال المراجع الخارجي وجودة المراجعة وتأثيرها الايجابي على أسعار الأسهم .

الكلمات الدالة : المراجعة المشتركة ، أسعار الأسهم .

القسم الأول الإطار العام للبحث

أولاً : فكرة البحث :

يمثل انهيار شركات المراجعة العالمية الكبرى خطراً كبيراً لما تلعبه من دور هام في ثبات الأسواق المالية لخبراتها الكبيرة في مجال مراجعة المنشآت وبخاصة التي لها فروع وتعاملات دولية بما يتطلب توفير القواعد المناسبة لتأمين هذه المنشآت ونقل هذه الخبرات لشركات المراجعة الصغيرة تحقيقاً لجودة عملية المراجعة . بالإضافة إلى ظهور مخاوف شديدة لدى الجهات التنظيمية من تركز سوق المراجعة في أيدي شركات المراجعة BIG 4 حيث أن هذا التركز يخلق المخاطر النظامية Systematic Risk في سوق المراجعة والمتمثلة في احتمالية انسحاب إحدى شركات المراجعة الأربع الكبرى تاركه الهيمنة للشركات الثلاث الباقية .

وبالرغم من الاهتمام بالدور المعاصر لمهنة المراجعة الخارجية ، والتي ظهرت من خلال معايير المراجعة والإصدارات الدولية والمحلية إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه جودة ونزاهة واستقلالية المراجع الخارجي مما ينتج عنها العديد من الأزمات المالية والإضرار بمصالح المستثمرين مما يجعلهم يفقدون الثقة في القوائم المالية مما يتطلب إعادة صياغتها بالإضافة إلى عدم حرية المراجعين في تقديم تقرير مراجعة يعكس الوضع المالي الحالي والمستقبلي بصورة صادقة .

كما لم تلق عمليات إعادة صياغة القوائم المالية ، وكذا كثرة التعديلات في تقرير مراقب الحسابات الاهتمام الكافي من الجانب الأكاديمي أو التطبيقي على حد سواء ، ومن هنا تنطلق فكرة البحث من إصدار لجنة الاتحاد الأوروبي في عام (٢٠١٠) مجموعة من الاقتراحات ، والتوصيات ، والآليات لتنظيم عملية المراجعة وضماناً لاستقلالية المراجع من خلال :

(Green Paper Audit Policy : lessons From the Crisis) ، والتي تضمنت ضرورة الاستعانة بأكثر من شركة أو مكتب مراجعة خارجي لمراجعة التقارير المالية (Joint Audit) ، وقد أثار اقتراح المفوضية الأوروبية (European Countries) للمراجعة المشتركة نقاشاً حاداً حول عدم وجود منهج متكامل لآليات تطبيق المراجعة المشتركة فضلاً عن عدم وضوح علاقتها بتكاليف وجودة عملية المراجعة وتأثيراتها المتنوعة على إعادة صياغة القوائم المالية Restated Financial statement (RFS) ، والآراء المعدلة لتقرير مراقب الحسابات Modified Audit Opinion (MAO) وقد انتهى النقاش إلى إمكانية الاستفادة من برامج المراجعة المشتركة والتمتع بمنافعها المحتملة في ظل تركز سوق خدمات المراجعة الأمر الذي دفع الباحث إلى دراسة "قياس أثر تطبيق برامج المراجعة المشتركة (Joint Audit) على أسعار الأسهم للشركات المقيدة في البورصة المصرية" موضوعاً لهذا البحث .

ثانياً : هدف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في قياس أثر تطبيق برامج المراجعة المشتركة في أسعار الأسهم ويتفرع منه الأهداف الفرعية التالية :

- ١- طرح إطار مفاهيمي للمراجعة المشتركة مع تحليل إنعكاسات برامج المراجعة المشتركة على كل من درجة التركيز السوقي وتكلفة عملية المراجعة واستقلال المراجع الخارجي .
- ٢- توضيح العلاقات التأثيرية بين برامج المراجعة المشتركة وإعادة صياغة القوائم المالية ودقة تقرير المراجع الخارجي وجودة عملية المراجعة والرقابة عليها .
- ٣- دراسة وتحليل العلاقة والانعكاسات المتبادلة بين المراجعة المشتركة وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية .
- ٤- تقديم دليل ميداني وتطبيقي حول مدى تأثير برامج المراجعة المشتركة على أسعار الأسهم للشركات المقيدة في البورصة المصرية .

ثالثاً : أهمية البحث :

تواجه معظم دول العالم العديد من الأزمات المالية ، والتي قد تتفاقم وتستمر فترة طويلة دون حلول جوهرية إلى أن تتحول إلى مشكلات اقتصادية ويصبح إيجاد حلول مناسبة لهذه الأزمات هدفاً رئيسية للسياسة الاقتصادية ، ومن هذا المنطلق تتضح **الأهمية العلمية** للبحث في إمكانية وضع منهج متكامل لتفعيل برامج المراجعة المشتركة كأحد الأدوات الهامة لدعم استقلالية المراجع وجودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على دقة تقرير المراجع الخارجي وعلى أسعار الأسهم للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية ، بالإضافة إلى **أهمية عملية** تتمثل في دراسة وتحليل إيجابيات وسلبيات تطبيق آلية المراجعة المشتركة في سوق خدمات المراجعة المصري بهدف إعادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية والآراء المعدلة لتقرير المراجع الخارجي بالإضافة إلى المحافظة على استقلالية ونزاهة المراجع الخارجي وانعكاسات ذلك على أسعار الأسهم للشركات المقيدة في البورصة المصرية من خلال دليل تطبيقي ، الأمر الذي يساهم في زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في تقرير المراجع الخارجي .

رابعاً : منهج البحث :

لتحقيق أهداف البحث يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي لتجميع المعلومات المتعلقة بالعناصر الرئيسية للبحث وتحليلها وتفسيرها بهدف بناء الإطار النظري لها بالاعتماد على أدبيات المراجعة المشتركة والدراسات والإصدارات والتشريعات المتعلقة بها وتحديد العلاقات التأثيرية لبرامج المراجعة المشتركة على أسعار الأسهم الشركات ، كما يعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي في اختبار فروض البحث من خلال الدراسة الميدانية والتطبيقية ، والتي تعتمد على قائمة استقصاء بهدف تحليل إجابات فئات الدراسة حول إمكانية صياغة منهج إجرائي لبرامج المراجعة المشتركة يتضمن مقترحات لعلاج مقومات تطبيق برامج المراجعة المشتركة وتفعيل إيجابياتها ، بالإضافة إلى العناصر الأساسية التي يتكون منها هيكل علاقة المراجعة المشتركة بجودة التقارير المالية وجودة عملية المراجعة ، والتي تعبر عن رحيق وجوهر عملية المراجعة المشتركة في سوق خدمات المراجعة المصري .

خامساً : مراجعة الأدبيات ذات العلاقة واشتقاق فروض البحث :

المؤلفين	العينة	طبيعة المراجعة المشتركة	السؤال البحثي	النتائج الرئيسية
PiotMaj (2007)	٨١٧ شركة فرنسية مسجلة في عام ١٩٩٧ و ٨٨٧ شركة فرنسية مسجلة في عام ٢٠٠٣	إلزامية	كيفية تأثير خدمات المراجعة المشتركة على درجة المنافسة السوقية في الفترة ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٣ ؟	يُعد سوق المراجعة الفرنسي أكثر تنافساً من أسواق المراجعة الأخرى الموجودة في دول أوروبا وأن هناك علاقة طردية بين برامج المراجعة المشتركة في السوق الفرنسي وبين درجة التركيز السوقي .
Broye (RFC2007)	٤٢٨ شركة فرنسية مسجلة في عام ٢٠٠٥	إلزامية	ما هو أثر دمج شركتي المراجعة المحليتين (BDO & Salustro) مع شركات BiG4 على درجة المنافسة داخل سوق المراجعة الفرنسي؟	قيام شركات BiG4 مع الشركات المحلية الفرنسية بأكثر من نصف عمليات المراجعة التي تتم بسوق المراجعة الفرنسي وتحقق أكثر من ٨٦% من إجمالي الأتعاب المدفوعة داخل السوق .
Gonthier Besacier & Schatt (MAJ2007)	١٢٧ شركة فرنسية غير مالية مسجلة في عام ٢٠٠٢	إلزامية	ما هي العوامل المؤثرة في اختيار المراجع وعلاقتها بتوازن (توزيع) الأتعاب على تكلفة المراجعة للشركات المدرجة في البورصة الفرنسية ؟	تُعد نسبة أتعاب المراجعة / حجم العميل أقل بالنسبة للعملاء التي تتم مراجعتهم من قبل اثنين من شركات BiG4 ، كما لا يؤثر التوزيع المتوازن لأتعاب المراجعة بين مراجعي الحسابات على حجم أتعاب المراجعة المدفوعة .

المؤلفين	العينة	طبيعة المراجعة المشتركة	السؤال البحثي	النتائج الرئيسية
Ballas & Fafaliou (IEAR2008)	٢٨٦٢ شركة تعمل بدول الاتحاد الأوروبي في الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠١ ، ٢٠٠٤-٢٠٠٥	إلزامية	كيف تشكل سوق المراجعة في أوروبا انهيار آرثر اندرسون	تزايدت درجة الاحتكار بسوق المراجعة ككل بعد انهيار اثر أندرسون فيما عدا دول فرنسا والدنمارك الذين أتممو بازدياد حدة المنافسة واللجوء إلى برامج المراجعة المشتركة .
Chammari et.al., (JABE2008)	٩١ شركة مسجلة بالبورصة الكويتية لعام ٢٠٠٦	إلزامية	ما هو أثر اختيار المراجعين عند تطبيق المراجعة المشتركة وفي ظل المراجعة الفردية ؟	لا يؤدي تعيين واختيار واحد من شركات Big4 أو تعيين واختيار إثنين من شركات Big4 للقيام بأعمال المراجعة إلى دفع علاوة إضافية .
Thinggaard & Kiertzner (TJAUD, 2008)	١٢٦ شركة دنماركية مالية مسجلة لعام ٢٠٠٢	إلزامية	ما هي العوامل المحددة لأتعباب المراجعة ؟ وهل للكيفية التي يتم بها توزيع الرسوم بين شريكي المراجعة أثر على حجم أتعباب المراجعة ؟	أدت المراجعة المشتركة في ظل التوزيع المتوازن للأتعباب إلى انخفاض أتعباب المراجعة في الدنمارك .
Francis et.al., (AJPT, 2009)	٤٦٧ شركة فرنسية مسجلة في عام ٢٠٠٣	إلزامية	ما هي محددات اختيار المراجعين المشتركين في ظل التطبيق الإلزامي للمراجعة المشتركة ؟ - هل قيام اثنين من شركات Big4 يُحسن من جودة القوائم المالية للمنشأة الخاضعة للمراجعة ؟	الشركات ذات الملكية العامة هي الأكثر احتمالاً لتعيين على الأقل واحدًا من شركات Big4 ، كما أن الشركات التي تتم مراجعتها بواسطة إثنين من شركات Big4 تمتاز بأرباح أكثر جودة .

المؤلفين	العينة	طبيعة المراجعة المشتركة	السؤال البحثي	النتائج الرئيسية
Zerni et. al., (CAR, 2010)	١١٧١ شركة سورية غير مالية في الفترة ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦	إختيارية	هل هناك عوامل تتسبب في تطبيق برامج المراجعة المشتركة؟ وما علاقتها بجودة عملية المراجعة؟	ملكية أعضاء مجلس الإدارة لبعض الأسهم وتركز الملكية في يد أقلية يزيد من احتمال قيام الشركة بتوظيف اثنين من المراجعين للقيام بأعمال المراجعة المشتركة .
Holm & Thinggaard (2011)	١١٧ شركة دنماركية غير مالية في الفترة ما بين ٢٠٠٣- ٢٠٠٧	إلزامية / اختيارية	ما هو اثر التحول من المراجعة المشتركة إلى المراجعة الفردية على تكاليف وجودة عملية المراجعة؟	المراجعة المشتركة ليست أفضل في قدرتها على تقييد ممارسات إدارة الأرباح عن المراجعة الفردية وأن الشركات التي قامت بالتحول من المراجعة المشتركة إلى المراجعة الفردية شهدت في السنة الأولى بعد التحول نقص في أتعاب المراجعة .
Julia Baldauf & Rudolf Steckel (2012)	٣٥ مراجع قانوني ينتمون إلى شركات مراجعة متنوعة الحجم في استراليا وألمانيا	إختيارية	هل تؤدي المراجعة المشتركة لزيادة دقة تقرير المراجعة عن التقرير الصادر عن عملية مراجعة تقليدية للقوائم المالية؟	ارتفاع جودة تقرير المراجعة وزيادة دقة الرأي المعلن به في ظل تطبيق برامج المراجعة المشتركة .
Audousset Coulier (2012)	٢٥٤ شركة فرنسية مسجلة في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٣	إلزامية	ما هي انعكاسات تعيين اثنين من شركات BiG4 على تسعير عملية المراجعة؟	ارتفاع تكلفة عملية المراجعة في حالة تعيين اثنين من شركات BiG4 .
Holm & Thinggaard (2012)	١١٦ شركة دنماركية غير مالية مسجلة لسنوات ما بعد ٢٠٠٥	اختيارية	ما هي محددات اختيار المراجع في سياق الانتقال من التطبيق الإلزامي إلى التطبيق الطوعي للمراجعة المشتركة؟	ارتبط التطبيق الطوعي للمراجعة المشتركة بإنخفاض تكلفة الخدمات الاستشارية ، كما ارتبط أيضاً بالحد من المخاطر التي تهدد استقلالية مراجعي الحسابات .

المؤلفين	العينة	طبيعة المراجعة المشتركة	السؤال البحثي	النتائج الرئيسية
Andre et. At., (2012)	١٧٧ شركة فرنسية/ ١٠٢ شركة ايطالية/ ٢١٠ شركة بريطانية مسجلة في الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٩	إلزامية	هل يؤدي التطبيق الإلزامي للمراجعة المشتركة إلى ارتفاع رسوم المراجعة عن الشركات التي تخضع للمراجعة الفردية ؟	أدت المراجعة المشتركة إلى ارتفاع رسوم المراجعة
Bennouri Nekhili & Touron (2012)	٨٥ شركة فرنسية مسجلة في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨	إلزامية	ما هي علاقة المراجعة المشتركة بالأطراف ذوي العلاقة ؟	الشركات التي تتم مراجعتها بواسطة اثنين من BiG4 تقوم بعدد أقل من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة .
Marmousez (CCA,2012)	١٧٥ شركة فرنسية مسجلة في عام ٢٠٠٣	إلزامية	ما هي السمات اللازمة لاختيار اثنين من المراجعين للقيام بالمراجعة المشتركة ؟	الشركات صغيرة الحجم ليس لديها حافز لتوظيف اثنين من شركات BiG4 ، والشركات كبيرة الحجم يميل إلى تعيين اثنين من BiG4 والشركات التي لديها لجان مراجعة تميل إلى تعيين اثنين BiG4 .
Ittonen & Peni Tijaud (2012)	٧١٥ شركة غير مالية مدرجة في الدنمارك وفنلندا والسويد في عام ٢٠٠٧	اختيارية	ما هو اثر الخضوع الاختياري للمراجعة المشتركة على أتعاب المراجعة الخارجية ؟	أن تكاليف الخضوع الاختياري للمراجعة المشتركة أقل بالمقارنة مع تكاليف المراجعة الفردية .
Lesage Rat zinger Sakel & Kettunen (2012)	٤٣٢ (٥٨٢) شركة دنماركية مدرجة للسنوات ما بين ٢٠٠٥-٢٠١٠ وما بين ٢٠٠٢-٢٠١٠	إلزامية / اختيارية	هل يوجد تأثير للتحويل من المراجعة المشتركة إلى المراجعة الفردية على جودة التقرير المالي؟	ترتبط المراجعة المشتركة برسوم مراجعة مرتفعة ، بينما لا تؤثر المراجعة المشتركة على جودة التقرير المالي .

المؤلفين	العينة	طبيعة المراجعة المشتركة	السؤال البحثي	النتائج الرئيسية
Lesage & Rat zinger Sakel (2012)	٣٨٦ شركة فرنسية ، ٣٨٦ شركة ألمانية (شركات غير مالية ومسجلة - عينة متطابقة) في الفترة ما بين ٢٠١٠-٢٠٠٥	إلزامية	هل توجد علاقة بين المراجعة المشتركة وجودة المراجعة الخارجية من منظور درجة المخاطرة ؟	لا يوجد ارتباط بين المراجعة المشتركة وارتفاع جودة عمليات المراجعة .
Zerni et. Al., (EAR, 2012)	عينات مختلفة من الشركات السويدية : (أ) عينة من شركات مسجلة ١٢٥٧ ملاحظة (ب) عينة من الشركات القطاع الخاص ما بين (٨٤٨،١١٦٠) ملاحظة في الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠١	اختيارية	هل يؤدي الخضوع الاختياري للمراجعة المشتركة إلى تحسين أتعاب وجودة عملية المراجعة ؟	الشركات التي تختار طواعية الخضوع لعمليات المراجعة المشتركة تتسم أرباحها بكونها أكثر تحفظاً ، كما تتمتع بإدارة أرباح اقل مما يؤدي إلى تصنيفات ائتمانية أفضل وتوقعات لانخفاض مخاطر التعثر المالي وأن التطبيق الاختياري للمراجعة المشتركة يؤدي إلى تحسين جودة المراجعة ويرفع من أتعابها .

وتعقياً على الأدبيات السابقة المرتبطة بموضوع البحث ، يرى الباحث أن هناك أدبيات تدعم تطبيق برامج المراجعة المشتركة لما لها من تأثير إيجابي على جودة المراجعة الخارجية وبخاصة الإلزامية ، أما المراجعة المشتركة التي تطبق بشكل اختياري يتأرجح تأثيرها بين الايجابي والسلبى ، كما تؤكد للباحث ارتفاع رسوم المراجعة الخارجية عند تطبيق برامج المراجعة المشتركة وأن المفوضية الأوروبية كانت على حق في عدم قبول ورقة الاقتراح الخاصة بالتطبيق الإلزامي للمراجعة المشتركة فضلاً عن اختلاف مستويات المراجعين المشتركين (أثنين من BiG4 - احدهما من BiG4 - كلاهما non-BiG4) وأثر هذا الاختلاف على جودة وأتعاب عملية المراجعة الخارجية وكذلك اختلاف طبيعة المراجعة المشتركة من حيث الإلزام أو الاختيار في التطبيق على جودة التقرير المالي وتحاول الدراسة الحالية وضع إطار مفاهيمي للمراجعة المشتركة من خلال توضيح طبيعة المراجعة المشتركة وعلاقتها التأثيرية على كل من استقلال المراجع الخارجي وتمركز سوق خدمات المراجعة فضلاً عن علاقتها بتكلفة عملية المراجعة ، كما تساهم الدراسة الحالية في توضيح مدى تأثير تطبيق برامج المراجعة المشتركة على أسعار الأسهم للشركات المقيدة في البورصة المصرية ، وذلك من خلال إبراز أهم انعكاسات تطبيق برامج المراجعة المشتركة على جودة التقرير المالي ودقة تقرير مراقب الحسابات من منظور الحد من إعادة صياغة

القوائم المالية وتدنيه تعديلات تقرير مراقب الحسابات ، وفي ضوء ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الرئيسي للبحث وهو :

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين برامج المراجعة المشتركة وأسعار أسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية ، ويتفرع منه الفروض الفرعية التالية :

١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين برامج المراجعة المشتركة والحد من إعادة صياغة القوائم المالية .

٢- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين برامج المراجعة المشتركة ودقة تقرير مراقب الحسابات

سادساً : تنظيم البحث :

في ضوء مشكلة البحث ، وأهدافه ، وأهميته وتجسيده لفروضه واعتماداً على منهجه ، ينتهج

الباحث الخطة التالية :

القسم الأول : الإطار العام للبحث .

القسم الثاني : المراجعة المشتركة - إطار مفاهيمي ومنهج إجرائي .

القسم الثالث : إمكانية تفعيل برامج المراجعة المشتركة في البيئة المصرية - مسح ميداني .

القسم الرابع : تحليل العلاقة بين برامج المراجعة المشتركة وأسعار الأسهم .

القسم الخامس : إنعكاسات المراجعة المشتركة على أسعار الأسهم - دليل تطبيقي .

القسم الثاني

المراجعة المشتركة إطار مفاهيمي ومنهج إجرائي

في الآونة الأخيرة تزايد اهتمام الباحثين بطبيعة سوق خدمات المراجعة ، وما يرتبط به من ظواهر وذلك لحدوث تطورات سريعة طرأت وفرضت نفسها على ذلك السوق ، الأمر الذي شكل دافعا قويا لدى الباحثين في مجال المراجعة نحو توظيف أدوات البحث العلمي لمحاولة قياس وتفسير أبعاد تلك الظواهر وقياس العوامل المؤثرة فيها ، وبيان أثارها الايجابية والسلبية على سوق خدمات المراجعة ، ومن هذه الظواهر "المراجعة المشتركة" ويتناول الباحث في هذا القسم طبيعة المراجعة المشتركة وعلاقتها التأثيرية بدرجات التركيز السوقي واستقلالية وتكلفة عملية المراجعة .

أولاً : طبيعة المراجعة المشتركة :

أكدت دراسات عديدة (Baldouf & Rudolf (2012) - Cedric, et. Al.,(2012) على أن مفهوم المراجعة المشتركة يتركز في قيام شركتين أو أكثر من شركات المراجعة ، بمراجعة القوائم المالية لعميل واحد وتتميز بإصدار تقرير مراجعة مشترك يتوقف على تنفيذ برنامج مراجعة واحد يعتمد على تقسيم إجراءات وأعمال المراجعة بناءً على التخطيط المشترك .

وأقرت دراسة (Nicole Ratzinger et. Al., 2012) بأنها شكل متقدم للحكم على القوائم المالية وأسلوب مدعم للمراجعة عند إبداء الرأي ، والذي يعزز عمليات المراجعة ويدعم استقلال المراجعين وقدرتهم على التصدي للخلافات مع إدارات الشركات محل المراجعة ، كما تسمح المراجعة المشتركة بتوحيد الفكر والتعاون والانسجام المهني والمناقشة المتبادلة بين المراجعين المكلفين بها . وفرقت دراسات عديدة بين المراجعة المشتركة Joint Audit والتي تتضمن التخطيط المشترك لعملية المراجعة وتقسيم أعمال وإجراءات المراجعة بين كلا المراجعين بما يضمن عدم تكرار مهام عمليات المراجعة من قبل المراجعين ويتم إصدار تقرير مراجعة مشترك وبين المراجعة المزدوجة Double Audit وهي تعني إجراء عمليات المراجعة مرتين من قبل مراجعين مختلفين وبين المراجعة الثنائية Dual Audit والتي فيها يقوم كل مراجع بمراجعة جزء من المعلومات المالية وإصدار تقريرين مراجعة منفصلين بالإجراءات التي تمت مراجعتها من قبل كل مراجع .

وعرضت دراسات عديدة [Deng, Simunic & Ye.M, (2012) – Jean Bedard, et . al.,(2012)] الأشكال المختلفة للمراجعة المشتركة حيث يتم تقديمها إما من قبل شركتين مراجعة Big 4 أو من قبل واحدة من Big 4 والأخرى non – Big 4 حيث تتميز شركات المراجعة الكبيرة بإنخفاض تكاليف تجميع الأدلة بالمقارنة بشركات المراجعة الصغيرة ، كما تتحمل شركات المراجعة الكبيرة تكاليف مخاطر غش القوائم المالية بصورة أكبر من الشركات الصغيرة ، كما أكدت الدراسات على أنه قد تكون تكاليف الأدلة التي تتحملها المراجعة المشتركة معادلة لنفس التكلفة حتى تتحملها شركة واحدة كبيرة ، وخلصت الدراسات إلى أنه ليس شرطاً أساسياً أن تتضاعف تكلفة المراجعة المشتركة عن قيام شركة واحدة كبيرة بعملية المراجعة حيث أن تكلفة المراجعة يمكن تقسيمها بين الشركتين نتيجة اشتراكهما في تخطيط ووضع برامج المراجعة ، وفي ضبط المخاطر وكذلك في إعداد التقرير المشترك المتعلق بعدالة عرض القوائم المالية وخلوها من التحريفات .

ولخصت دراسة Sophie Audoussat & Coulier, (2012) أهداف وأهمية المراجعة المشتركة في النقاط التالية :

1. تعميق الحصول على التأكيد المعقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريف المادي سواء بسبب التضليل أو الخطأ ويكون هذا التأكيد أكثر فعالية في المراجعة المشتركة عنه في المراجعة العادية .
2. زيادة فاعلية مناطق التنسيق والتعاون والتخطيط لعملية المراجعة من خلال شركات المراجعة على أن يكون أحدهما Big 4 مما يترتب عليه زيادة فاعلية أجهزة رقابة الجودة المتبادلة وإصدار رأي مراجعة واحد قوي .
3. استخدام نقاط القوة المحددة وخبرة أعضاء الفريق (خبراء التقييم الاقتصادي أو خبراء الصناعة) من الإدارات المختلفة لزيادة فاعلية المراجعة المشتركة .
4. تعزيز استقلالية المراجع الخارجي وتحقيق مستوى مرتفع من جودة عملية المراجعة عن طريق تحسين الخدمات المقدمة للمنشأة محل المراجعة .
5. تقديم تقرير مراجعة مشترك بجهد مشترك مع تحمل مسؤولية مشتركة .
6. تطبيق أفضل لإجراءات المراجعة مع الاستعانة بخبرة مشتركة في الاعتماد على معايير مراجعة مقبولة التطبيق .

أكدت دراسة Faisal S. Alanezi et. al., (2012) على أن هيئات القطاع العام والتي تمتد عبر المناطق الجغرافية ولها العديد من الفروع أو لديها عدد ضخم من الصفقات المالية تتطلب المراجعة المشتركة للقيام بمراجعتها سنوياً في الوقت المحدد ونوهت الدراسة إلى أن المراجعة الحكومية أحد فروع علم المراجعة الهامة حيث يعتبر المراجع الحكومي مراجع داخلي يقوم بمهام المراجعة الداخلية في التأكد من أن الأموال المخصصة للقطاعات الحكومية قد تم صرفها في الاتجاهات المخصصة لها في ظل نظام رقابة داخلية فعال ، وفي بعض الأحيان تلجأ الجهات الحكومية إلى المراجع الخارجي لمراجعة

القوائم المالية الخاصة بها للتأكد من خلوها من أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش والتلاعب في ضوء معايير المراجعة الحكومية بما يطلق عليه بالمراجعة المشتركة من منظور حكومي .

ووضعت دراسة (Luc & Jean (2012) مفهوماً للمراجعة الضريبية المشتركة - في إطار أهميتها - بأنها اتفاقية تقوم من خلالها الدول المشاركة بالاتفاق على القيام بمراجعة منظمة فيما بينهم للأشخاص والمنشآت الخاضعة للضريبة في ضوء ممارسة النشاط الاقتصادي لأكثر من دولة بعكس المراجعة التقليدية فإن الدول المشاركة في المراجعة المشتركة يجب أن يضعوا في الاعتبار الإطار القانوني الذي يجب أن يعمل من خلاله المراجع الضريبي حيث تكون الدول المشاركة مسئولة بصورة مشتركة في تنظيم وإدارة برامج المراجعة وسوف تطلب البيانات والمعلومات من العميل الذي قام بممارسة نشاط داخل نطاق سلطتها القضائية وتُعد آخر مرحلة من مراحل المراجعة الضريبية المشتركة هي أعداد تقرير مراجعة موحد يتضمن المستحقات الخاصة بكل الدول المشاركة.

كما ذكرت إحدى الدراسات (Elina Haapamki et. al., (2012) أن خطوات تطبيق المراجعة المشتركة تتوقف على محددات إختيار فريق المراجعة المشتركة واختيار الحالة المراد القيام بمراجعتها وعقد إجتماعات لتخطيط أعمال المراجعة المشتركة وتتناول هذه الاجتماعات (خطة المراجعة المشتركة بأهدافها والمعلومات المراد الحصول عليها أثناء عملية المراجعة ، وتوقيت الحصول عليها والأدوار والمسئوليات والمهام المخصصة للطرفين، والمعلومات المراد تبادلها بينهما والإجراءات المتفق عليها في حالة مواجهة ظروف غير متوقعة عند مراجعة القوائم المالية) .

ونوهت إحدى الدراسات على (Nicole et. al., (2013) أن التوثيق في أعمال المراجعة المشتركة يكون أكثر كفاءة وفعالية في تحقيق جودة عملية المراجعة حيث يرجع إلى الكفاءة المهنية وأمور الاستقلالية ، وإتفاقية تحديد المهام بين المراجعين المشتركين ، وتحليل لاحتمالات المخاطر ومكونات القوائم المالية ، ومدى ومحتوى المراجعة التي تمت للعمل المراجعي للمراجع الآخر ، وتخطيط برنامج المراجعة ، وتقييم مخاطر الغش ، والاجتماعات والمناقشات مع الإدارة والاتصالات مع أولئك المسؤولين عن أمور الحوكمة ، وتعرضت الدراسة لأهمية وتقييم كفاءة العمل المراجعي عن طريق برامج رقابة الجودة والاطمئنان إلى أن الإجراءات الإضافية تم توثيقها وأن التقييم التام لحالات التحريفات غير المصححة قد استنفذ وقتاً إضافياً ومستندات أكثر دلالة .

وناقشت دراسة (Jeffrey et. al., (2013) أهمية جوانب الاتصال بين أطراف المراجعة المشتركة وأنها لا بد أن تكون في إطار زمني ملائم وأن تشمل على :

١. المتطلبات الأخلاقية ومقتضيات الاستقلالية .
٢. المعلومات عن عدم الامتثال للقوانين والقواعد التنظيمية التي يمكن أن ترفع من مستوى التحريف المادي في القوائم المالية .
٣. دراسة مؤشرات الإدارة المحتملة مع عرض للثغرات في هيكل نظم الرقابة الداخلية .

٤. مخاطر التحريف المادي الهامة والتي تم التعرف عليها في القوائم المالية الناتجة من أحد أطراف عملية المراجعة .

٥. إلمام المراجعين المشتركين بالقضايا التي تتم مناقشتها مع الإدارة ومسؤولي الحوكمة في إطار برامج المراجعة المشتركة المتعارف عليها .

٦. إن كل الاجتماعات الهامة والجوهرية التي تشتمل على اجتماعات التخطيط أو الاجتماعات لمناقشة المخاطر الرئيسية والمشاكل الجوهرية الهامة يجب أن تكون في ضوء ممثلين عن شركات المراجعة المشتركة مما يزيد من جودة عملية المراجعة في ضوء زيادة فاعلية برامج الاتصال بين المراجعين المشتركين .

وعن الأدوار والمسئوليات في عمليات المراجعة المشتركة يرى الباحث أن شركات المراجعة مسئولة وبشكل مشترك وبحزم عن عملية المراجعة والرأي في التقرير النهائي عن أعمالهما مشترك ولا يمكنها ادعاء الجهل بالعمل الذي قام به أحدهما ، فكلاهما عليه التأكد من أن عملية المراجعة قد تم أداؤها وفقاً لمعايير المراجعة وأن أدلة المراجعة ملائمة وكافية وصالحة وقد تم الحصول عليها وفي ضوءها تم تكوين رأي موحد يتم التوقيع عليه من كلاهما ، كما يؤكد الباحث على أن كل مراجع منهما عليه أن يتقهم جيداً حدود عملة والمهام المطلوبة منه والمهام المطلوبة من المراجع الآخر لتجنب أي ازدواجية في العمل المراجعي ، وفي حالة عدم إقتناع أحد المراجعين بعمل الآخر ورفض المراجع الآخر القيام بإختبارات إضافية فيجب على المراجع الأول القيام بالإجراءات الإضافية للوصول إلى رأي مراجعي سليم إنطلاقاً من مسئوليتهما المشتركة عن أعمال المراجعة .

وبالإضافة إلى ما سبق انتقدت أدبيات عديدة تطبيق برامج المراجعة المشتركة في سوق خدمات المراجعة يتناولها الباحث فيما يلي :

حيث تعرضت دراسة (Bulletin, E. (2013) في القسم الاول منها إلى أن غياب التوزيع المتوازن لمهام عملية المراجعة يُعد من معوقات المراجعة المشتركة حيث أنتشر في السنوات الأولى من تطبيق المراجعة المشتركة بفرنسا مواقف لعدم استقلال المراجعين الموكلين بعمليات المراجعة المشتركة ، حيث أشار تقرير (Leportz (1993 أن ٢٠% من عملاء المراجعة تسيطر عليهم شركات المراجعة الكبرى مما دفع الحكومة الفرنسية لإصدار قانون مهني لإلغاء أعمال المراجعة المشتركة الوهمية والمطالبة بتوزيع مهام عمليات المراجعة بشكل متوازن بين المراجعين .

ويرى الباحث أن غياب التقسيم المتوازن لأعمال المراجعة المشتركة وهيمنة أحد المراجعين على عملية المراجعة تفقد عمليات المراجعة المشتركة مزاياها المرجوة في تحقيق جودة عمليات المراجعة وجعلها غير فعالة ، وقد كشفت دراسة The French Authoritiè Marches Financiers (AMF) - هيئة فرنسية تراقب أعمال المراجعة - عن عدم التوازن في توزيع أتعاب المراجع إنما يرجع لغياب التقسيم المتوازن بين شركات المراجعة حيث أكدت على تمتع شركات المراجعة الكبرى BiG4

بالنصيب الأكبر من الأتعاب مثل أتعاب مراجعة شركة Michelin والتي حازت مكتب المراجعة PWC على ٩١% من أتعاب المراجعة إلى ٩% فقط للمراجع الأخر Corevise الأمر الذي يدل على وجود خلل في تقسيم مهام المراجعة أدى إلى الفارق الكبير في الأتعاب .

وبالإضافة إلى ما سبق اقترحت المفوضية الأوروبية في الورقة الخضراء (Green Paper 2010) للحد من تمركز أسواق المراجعة في يد فئة قليلة وزيادة المنافسة في أسواق المراجعة ضرورة تعيين واحدة من شركات المراجعة الكبرى BiG 4 مع شركة مراجعة صغيرة Non-BiG 4 ويرى الباحث أن هذا الأمر من شأنه زيادة مشكلة غياب التوازن في توزيع مهام المراجعة بين شركات المراجعة وبخاصة عند القيام بأعمال ومراجعة عميل كبير (شركة متعددة الجنسية) لها عدد من الفروع المنتشرة دولياً والذي يقوم سنوياً بملايين الأحداث المالية حيث أن شركة المراجعة الصغيرة تكون غير مؤهلة ولا تمتلك الإمكانيات لمراجعة هذا العميل الضخم ومن ثم يلقي بعبء عملية المراجعة على شركة المراجعة الكبرى الأمر الذي يقضي على مزايا المراجعة المشتركة ودورها في رفع جودة أعمال المراجعة .

وتعرضت دراسة (Bulletin, E.,(2013) في الجزء الثاني منها إلى الاختلاف حول توقيتات تدوير المراجعين حيث يُعد تحديد طول مدة التعاقد بين الشركة والمراجعين القائمين بأعمال المراجعة المشتركة من القضايا الشائكة والحرجة والتي لم تحسم بعد حتى وقتنا الحالي فمثلاً في جنوب أفريقيا لا يتم تغيير كلا من المراجعين القائمين بأعمال المراجعة المشتركة في نفس العام وذلك بدافع أن تجديد الاثنین خلال نفس العام من شأنه أن يهدد جودة المراجعة الخارجية . كما يستند القانون الفرنسي على وجوب تغيير كل من المراجعين القائمين بأعمال المراجعة المشتركة كل ست سنوات ، وقد أوصت المفوضية الأوروبية بإسناد أعمال المراجعة المشتركة مدة لا تقل عن عامين وتدوير المراجعين بعد ست سنوات مع احتمالية إبقاء المراجعين لمدة أطول قد تصل إلى ٩ سنوات في حالة وجود أكثر من مراجع ، ويرى الباحث أن مسألة مدة التعاقد مع شريك المراجعة في عمليات المراجعة المشتركة تعتبر قضية هامة لم يتم البت فيها بشكل نهائي وأنه من واقع الممارسة العملية في دول عديدة هناك من يقوم بتغيير شركات المراجعة معاً في وقت واحد ومنها من يعمل على تغيير أحد أطراف المراجعة المشتركة وذلك من ٣- ٥ سنوات للحالتين .

وتناولت دراسة (Rainsberry & Zitron (2013) التأثير على ديناميكية سوق المراجعة حيث أنه من أهم الآثار السلبية المحتملة للمراجعة المشتركة هو اتصاف سوق المراجعة بمحدودية الخيارات المتاحة للعميل عند اختيار المراجعين ، وذلك لقلّة عدد شركات المراجعة التي يستطيع العميل الاختيار بينها فمن المتعارف عليه في الممارسة العملية عدم قيام الشركات الكبيرة بإختيار نفس شركات المراجعة التي يقوم منافسها الرئيسي بالتعامل معها فإذا كانت الشركة (A) تستهدف تعيين اثنين من شركات المراجعة الكبرى (BiG4) في سبيل القيام بالمراجعة المشتركة مع العلم بأن المنافس الرئيسي للشركة (A) يتعامل مع Ernst & Young – Deloitte فإن الشركة (A) غالباً ما تستخدم Price Water

KPMG - House Coopers ، وقد يزيد الأمر صعوبة إذا كانت قوانين التنظيم المحلي تمنع الشركات من التعاقد مع مراجعي حساباتها القائم بخدمات غير المراجعة Non - Audit Services ومن ثم فإن الشركة (A) قد تضطر لاختيار واحدة فقط من شركات المراجعة الضخمة BiG4 إما KPMG أو PWC بجانب أخرى Non-BiG4 ، وذلك لكي تتمكن من استئجار أحد شركات المراجعة الكبرى لتأدية Non Audit Services ويرى الباحث أنه ولهذا السبب فقد فرض نظام المراجعة المشتركة قيوداً غير متوقعة على عمليات اختيار مراجعي الحسابات لاسيما في الصناعات التي تتميز بفضالة عدد مراجعي الحسابات المخصصين بهذه الصناعة .

كما أكدت دراسة (Saad, G., (2013) على وجود مخاوف لأصحاب المصالح بالمنشأة من أعمال المراجعة المشتركة حيث توجد آراء متباينة للشركات ومراجعي الحسابات وأصحاب المصالح بالمنشأة حول عمليات المراجعة المشتركة ، حيث دعمت بعض الشركات أعمال المراجعة المشتركة وترفع العديد من الشركات الراغبة في تطبيق آلية المراجعة المشتركة العبارة التالية : "من أجل ضمان درجة عالية من استقلال المراجعين وتحقيقاً لجودة عملية المراجعة فإنه سيتم مراجعة التقرير السنوي للشركة بواسطة اثنين من المراجعين المعتمدين" ، وقد اختلفت آراء شركات المراجعة فيما بينها ، فشركات المراجعة الكبرى BiG4 تعارض بشدة عمليات المراجعة المشتركة وذلك لأسباب التكلفة بينما تدعم شركات المراجعة المتوسطة والصغيرة الحجم أعمال المراجعة المشتركة لأغراض الجودة وعن وجهة نظر أصحاب المصالح يرى الباحث أنها غير واضحة من أعمال المراجعة المشتركة ، حيث صرح العديد من المستثمرين عدم تحبيذ فكرة تطبيق آلية المراجعة المشتركة وذلك لارتفاع مخاوفهم من الزيادة المتصلة في تكلفة رسوم عمليات المراجعة المدفوعة بالإضافة إلى عدم وجود خطوط واضحة للمسئولية بين مراجعي الحسابات المشتركين .

ويقترح الباحث علاجاً لما سبق أن تعقد جلسات عصف ذهني لأعضاء فريق المراجعة المشتركة حيث تساهم في القضاء على ابرز المشكلات التي تواجه أعمال المراجعة المشتركة حيث تعتمد على وجود نوع من التفاعل والتناغم بين المراجعين على تقسيم العمل بين المراجعين بصورة عادلة تتيح لكل مراجع القيام بواجبه على أكمل وجه ، كما تساهم في وجهات النظر المختلفة لأصحاب المصالح من مراجعين ومستخدمين وعملاء والتأكيد على وجود نوع من الفهم المتبادل لواجبات ومسئوليات كل طرف من أطراف عملية المراجعة . كما يؤكد الباحث على وجود تأثير فعال لجلسات العصف الذهني الالكتروني على جودة المراجعة المشتركة ، حيث تتطلب المراجعة المشتركة وجود نوع من المناقشة الدائمة والاتصال الدائم بين المراجعين فيما يتعلق بنتائج العمل المراجعي وللحصول على أدلة هامة وضرورية حول مدى كفاءة وفاعلية العمل الذي قام به المراجع المشترك الأخر من اجل الوصول إلى تأكيد معقول حول عدالة عرض القوائم المالية وخلوها من أي تحريفات هامة ناتجة عن الغش والتلاعب ، والتي يمكن أن تتحقق من خلال جلسات العصف الذهني ، والذي يتم انعقادها بين المراجعين في المراجعة المشتركة بدءاً من مرحلة تقسيم العمل المراجعي بين المراجعين وتخطيط العمل المراجعي من

اجل خفض مخاطر المراجعة وتبادل الخبرات والمعلومات حول حالات التحريف الهام في القوائم المالية إلى مرحلة إعداد التقرير المشترك ، ويقوم المراجعين أثناء عملية المراجعة بعقد جلسات العصف الذهني من أجل تبادل المعلومات عن العمل الذي تم والأدلة المراجعة ، وتعقد جلسه عصف ذهني في نهاية العمل المراجعي للتأكد من كفاءة العمل الخاص بالمراجع الآخر والوصول إلى رأي مراجعي سليم حول عدالة عرض القوائم المالية وخلوها من التحريفات الهامة قبل إصدار التقرير المراجعي المشترك .

وبالرغم من المعوقات السابقة يرى الباحث أن المراجعة المشتركة -كآلية- تحقق المزايا التالية :

١- يحقق قيام أكثر من مراجع التوازن في تقسيم العمل بينهم (خطة المراجعة ، والعمليات ، والتقارير) بشرط أن يكون التقسيم فعلياً .

٢- تنوع خبرات المراجعين والاستفادة منها لإطلاعهم على الأساليب المتطورة في المراجعة يعمل على تحقيق جودة المراجعة وبخاصة مهارات المراجعين من دول مناطق جغرافية مختلفة ، والتي تعد هامة في مراجعة عملاء مختلفون .

٣- يساعد عمق المناقشة في الأمور الجوهرية بين المراجعين المشتركين في التغلب على التحديات والصعوبات لتقاضي تحمل المسؤولية القانونية المشتركة .

٤- لا يتم مضاعفة مهام المراجعة بشكل تام مما يمكن من تقاضي الاختناقات الناتجة عن ضيق وقت المراجع في أوقات الذروة .

٥- خفض تكاليف الخبرة الضائعة الناتجة من التدوير الإلزامي للمراجعين وخفض تكاليف المراجعة .

٦- الحد من إعادة صياغة القوائم المالية وتحقيق جودة التقرير المالي مع زيادة دقة تقرير المراجعة وسرعة الاستجابة للآراء المعدلة في التقرير .

٧- زيادة المسؤولية القانونية والأخلاقية للمراجعة الخارجية المشتركة عن نتائج عملية المراجعة أمام إدارة المنشأة والمستثمرين والرأي العام المالي والاقتصادي .

٨- تعزيز استقلال المراجعة الخارجية المشتركة الأمر الذي يكسب الشركات القائمة بهذه المراجعة شهرة كبيرة في سوق العمل المراجعي .

ثانياً : العلاقات التأثيرية لبرامج المراجعة المشتركة

ترتكز العلاقات التأثيرية لأعمال المراجعة المشتركة على ثلاثة محددات رئيسية هي درجة التركيز السوقي ، والاستقلالية وتكلفة عملية المراجعة ويتناولها الباحث فيما يلي تفصيلاً :

(١) درجة التركيز السوقي :

حددت دراسة (Abdelhakim Benlh (2013 مفهومًا لدرجة التركيز السوقي بأنها العملية التي يقوم من خلالها عدداً محدوداً من شركات المراجعة بالتحكم والحياسة على أعلى نسبة سوقية في محاولة لتحقيق الاحتكار التام أو شبه التام لسوق خدمات المراجعة ، كما أشارت الدراسة في تقريرها إلى ضرورة تفعيل إستراتيجية التخصص الصناعي بإعتبارها المفتاح القائم بين مستويات المراجعة المختلفة في

العديد من الصناعات حيث يؤدي التخصص الصناعي إلى زيادة الحصة السوقية للمراجع ومع تفعيل متطلبات برامج المراجعة المشتركة بين المراجعين المتخصصين في صناعة معينة سوف يؤدي ذلك بالضرورة إلى زيادة الحصة السوقية لشركات المراجعة المتخصصة حيث تؤثر نوع الصناعة التي ينتمي لها العميل على إجراءات المراجعة وخلصت الدراسة إلى أن شركات المراجعة المتخصصة المشتركة عندما تكون كلاهما من BiG4 تكون أكثر استحواذاً وتركيزاً في سوق الخدمات عن لو كانت أحدهما BiG4 والأخرى non BiG4 .

وانتهت الدراسة إلى أن درجة التركيز السوقي في الولايات المتحدة الأمريكية ٩٠% قبل انهيار مؤسسة آرثر أندرسون ، ٩٦% بعد الانهيار ، وفي ألمانيا تستحوذ مؤسسات المراجعة الكبرى على قرابة ٩١% من السوق المراجعي للبنوك التجارية وفي المملكة المتحدة ٦٥% بسبب عمليات الاندماج وعلى الصعيد الدولي وصلت درجة التركيز السوقي ٦٥% في كل من (كندا - هونج كونج - سنغافورة) .

ويخلص الباحث أنه يُفضل أن تزيد درجة التركيز السوقي لشركات المراجعة المشتركة حيث أنه كلما زادت درجة التركيز السوقي لشركات المراجعة المشتركة كلما :

- ١- كانت قدرتها على تطبيق سياسات زيادة الجودة فائقة .
- ٢- إرتفعت قدرتها على وضع وتطبيق سياسات وإجراءات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء .
- ٣- زادت قدرتها على وضع إجراءات المراجعة في ضوء المعايير الأخلاقية والمهنية والتنظيمية والقانونية التي تكون محصلتها في النهاية جودة التقرير المقدم للمستثمرين والأطراف المهتمة .
- ٤- أصبحت قدرتها على التشاور الملائم في الأمور الجوهرية عالية .
- ٥- قلت درجة الشك المهني مع زيادة اختبارات المراجعة والوصول لأدلة ملائمة لتقليل مخاطر المراجعة ، وبالتالي مخاطر التقاضي .
- ٦- سرعة أداء عملية المراجعة تخطيطاً وتنفيذاً وتقريراً وخفض تكلفتها ومن ثم خفض أتعاب المراجعة المشتركة بصفة عامة .

(٢) استقلال المراجع الخارجي :

تعيين اثنين من مؤسسات المراجعة المختلفة في محيط عملية المراجعة المشتركة يمكن تفسيرها بإرسال إشارة بالمستوى المرتفع من استقلالية وجودة المراجعة إلى السوق ، بالإضافة إلى أن هناك تصريحات لعملاء المراجعة بأنه لضمان الدرجة المرتفعة من التأكيد على الاستقلالية وجودة المراجعة المرتفعة فإن التقرير السنوي للشركة يتم مراجعته بواسطة اثنين من المراجعين المعتمدين المستقلين .

وخلصت إحدى الدراسات (Hamida & Nadia (2013 أن عمليات المعاينة التي يقوم بها الشريك الثاني في المراجعة المشتركة لها تأثير إيجابي على جودة عملية المراجع واستقلالية المراجع ويؤدي نظام المراجعة المشتركة إلى خلق جوانب اقتصادية ربما تؤدي إلى الإخلال باستقلالية المراجع لأنها تخلق ما يعرف بالمراجعة المشتركة بالمجان وفيها توفر إحدى شركات المراجعة المشتركة مواردها

من خلال الاستثمار بدرجة أقل من عمل مراجعتها الخاص وإستغلال العمل المراجعي الفعلي لمؤسسة المراجعة الأخرى ، بالإضافة إلى تزايد ظاهرة تسوق رأي المراجع Opinion Shoping ، وفيها يتوفر لدى الشركة محل المراجعة فرصة لتسوق رأي المراجعة داخلياً بين شركات لمراجعتها لأن الحصول على المزيد من شركات المراجعة في مجلس الإدارة يشبه إلى حد كبير وجود أكثر من عملية سحب في لعبة اليانصيب وبالتالي فإن عمليات المراجعة المشتركة يمكن أن تعرض استقلالية المراجع للمخاطر ومن ناحية أخرى ذكرت دراسة (Zhan, 2013) أن المراجعين المشتركين الذين يتقاسموا أتعاب المراجعة بشكل متوازن ويتحملوا مسئولية رأي المراجعة بشكل مشترك هم أكثر استقلالية من المراجعة الفردية وهذه الاستقلالية المرتفعة تنبثق من حقيقة أن المراجعين المشتركين يتبع أحدهما عمل الآخر وأنهما معاً لديهم الفاعلية لمقاومة ضغوط العملاء .

ويرى الباحث إلى أنه من منظور جودة المراجعة فإن نظام المراجعة المشتركة يخلق البيئة المرغوبة لاستقلالية المراجع ، والتي تتطلب متابعتها بحرص للتأكد من أن التقسيم المتوازن لعمل المراجعة يتم تحقيقه والذي يسمح برقابة الجودة الكفاء المشتركة على عملية المراجعة ككل وأن تهديد استقلالية المراجع بسبب الارتباط الاقتصادي من المحتمل أن يكون مشكلة أقل أهمية مع مدخل المراجعة المشتركة مقارنة به في المراجعة الفردية ، وهذا يرجع إلى أن أتعاب المراجعة والخدمات الاستشارية المرتبطة بعمليات المراجعة المشتركة يتم توزيعها بين شركات المراجعة المشتركة وبالتالي تتخذ شركات المراجعة موقفاً أقوى ضد ضغوط المديرين والمالك ويقومان بإعداد تقرير بأرائهما حول حسابات العملاء بشكل أكثر استقلالية ، كما أنه من غير المحتمل أن كلا الشركتين BiG4 أو أحدهما BiG4 والأخرى Non-BiG4 تخضعان في آن واحد لضغوط العميل ولايذكران في التقرير الثغرات التي تم اكتشافها .

كما يؤكد الباحث على وجود علاقة إيجابية بين تطبيق برامج المراجعة المشتركة والاستقلالية وأنها تحسن من كفاءة وفاعلية استقلال المراجعين لأنه من المكلف جداً بالنسبة للشركات محل عملية المراجعة الراجعة في الحصول على تقارير مراجعة احتيالية أن تدفع لشركتين مراجعة معاً في آن واحد وهناك صعوبة أن تقبل الشركتين معاً فربما يرفض أحدهم بعكس التأثير على شركة مراجعة واحدة يُعد أمراً سهلاً .

(٣) تكلفة عملية المراجعة :

يُعد ارتفاع تكلفة عمليات المراجعة المشتركة أحد أبرز الاعتراضات التي تحول دون القيام بعمليات المراجعة المشتركة ، حيث أن القيام بها يتطلب من شركات المراجعة وقتاً إضافياً يصل إلى ١٠% عن المراجعة الفردية وفقاً لما أكدته دراسة (Daul Andre et. al., 2013) بالرغم من ذلك فقد أظهر تحليل مقارن أجرته دراسة بين أتعاب المراجعة المدفوعة في ألمانيا (مراجعة فردية) وبين أتعاب المراجعة المدفوعة في فرنسا (مراجعة مشتركة) بأن الأسواق التي تقوم بأعمال المراجعة المشتركة تتسم بكونها منخفضة التكاليف عن تلك التي لا تقوم بها وفسرت الدراسة ذلك بأنه في الأجل الطويل قد تحقق أعمال

المراجعة المشتركة انخفاضاً في تكاليف المراجعة نتيجة زيادة المنافسة في السوق مع قيام لجان المراجعة بالمؤسسة التي تخضع لأعمال المراجعة المشتركة بتحليل لمعرفة فعالية أعمال كل مراجع بشكل مستقل عن طريق إجراء تحليل يبرز درجة التوازن بين الرسوم التي يتقاضاها كل مراجع وبين كفاءة وحجم العمليات التي قام بها .

ومن ناحية أخرى قام (Lesage et. al.(2012) بإختبار تأثير المراجعة المشتركة على تكلفة عملية المراجعة في الدنمارك ، وأسفرت نتائج الدراسة لأياً من الفترتين (الفترة الكلية من ٢٠٠٢ - ٢٠١٠ ، والفترة المقيدة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٠) أن المراجعة المشتركة ترتبط بالتكلفة المرتفعة ولكنهم لم يعثروا على علاقة ذات دلالة معنوية بالأتعاب الإجمالية التي تحصل من عملية المراجعة والخدمات الأخرى ، وهذا يمكن تفسيره على أنه انتقال بين مجموعات الأتعاب المفصح عنها مع الانخفاض في أتعاب المراجعة الذي يمكن تعويضه من خلال الزيادة في أتعاب الخدمات الأخرى .

كذلك ذكر (Jean Bedard et. al (2012) أن النتائج الرئيسية للدراسات التجريبية التي استخدمت البيانات الفرنسية قد ركزت على جانبين هما :

- ١- الاستخدام الإلزامي للمراجعة المشتركة بواسطة الشركات الفرنسية يرتبط بقوة بأتعاب المراجعة المرتفعة على الرغم من أن معلومات المراجعة ذات الجودة المرتفعة قد لا يتم توفيرها .
- ٢- الحل المقترح في التقرير الرسمي للمفوضية الأوروبية الهادف إلى تحديد مستويات شركات المراجعة التي يجب أن تقوم بالمراجعة المشتركة (أحدهم BiG4 والأخرى non- BiG4) لا يبدو مقنعاً لأن أتعاب المراجعة ليست منخفضة بالنسبة للنوع المختلط مقارنة باستخدام شركتين BiG4 ، في حين أن جودة الإيرادات وفقاً لقياسها من خلال حسابات الاستحقاق تكون منخفضة وإجمالاً وعند التفكير في نسبة الأتعاب إلى الجودة بالنسبة لنظام المراجعة المشتركة فإن هذه النتائج المرتبطة بالدراسة تقترح أن الفرضية المبدئية للمفوضية الأوروبية التي تطالب بالمراجعة المشتركة ربما لا تكون الأمثل بالنسبة للمستثمرين .

ومما سبق يستنتج الباحث أنه لا يوجد استقرار حول العلاقة بين المراجعة المشتركة وأتعاب المراجعة ، فالرأي الأول أن المراجعة المشتركة ترتبط بقوة أتعاب المراجعة المرتفعة ، وقد يرجع ذلك إلى الاستعانة باثنين من المراجعين إحداهما شركة مراجعة BiG4 ، إلا أنه في ظل التوزيع المتوازن بين المراجعين في نظام المراجعة المشتركة فإن ذلك يؤثر على أتعاب المراجعة ، ولكن في الواقع العملي من الصعب الموازنة في الأعمال خاصة بين شركة مراجعة BiG4 وشركة Non- BiG4 ، كما قد يرجع فرق أتعاب المراجعة المرتفعة إلى رغبة العميل في دفع المزيد مقابل أتعاب المراجعة للتمكين من مستوى أعلى من الثقة في نتائج عملية المراجعة في ظل محيط المراجعة المشتركة ، في حين أن الرأي الثاني أنه في ظل المراجعة المشتركة تبقى أتعاب المراجعة كما هي وربما تنخفض ، حيث أنه في ظل نظام المراجعة المشتركة لا يتم مضاعفة مهام المراجعة بشكل تام فلا يتم دفع قسط مضاعف لشركتين

المراجعة وإنما يتم توزيع قسط المراجعة بينهما بشكل متوازن وفقاً لتوزيع المهام ، كما تنخفض أتعاب المراجعة عندما يكون الفرق التكنولوجي بين شركتي المراجعة صغير وعندما تتحمل مؤسسة المراجعة الضخمة نسبة كبيرة من تكاليف عملية المراجعة ، كما يعد اختيار شركتين من BiG 4 لأداء المراجعة المشتركة اختياراً اقتصادياً سليماً بالنسبة للشركات الضخمة حيث يتم توزيع قسط أتعاب المراجعة بينهم بشكل متوازن حيث يتوافق مع احتياجاتها المحددة .

ومن ثم يتفق الباحث مع الرأي الثاني الذي يقضي بإمكانية انخفاض أتعاب المراجعة المشتركة نتيجة انخفاض تكلفة المراجعة المشتركة خاصة في المجالات الاقتصادية المتخصصة وزيادة المنافسة بين شركات المراجعة في سوق المراجعة ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على المراجعة المشتركة ومن ثم زيادة ربحية شركات المراجعة المشتركة على المدى الطويل .

القسم الثالث

إمكانية تفعيل برامج المراجعة المشتركة في البيئة المصرية – مسح ميداني

أولاً : تصميم أداة المسح :

قام الباحث بطرح محتويات المسح الميداني في قائمة استقصاء وتبدأ قائمة الاستقصاء بدراسة إمكانية تأثير برامج المراجعة المشتركة على أسعار الأسهم وإعتمد الباحث في تصميمها على مجموعة من الأسئلة التي تكونت في ذهن الباحث من قراءة الدراسات السابقة والتي أمكن التوصل منها إلى إطار مفاهيمي للمراجعة المشتركة وتكونت أسئلة قائمة الاستقصاء من الأسئلة التالية :

أ- ما هي أهم مزايا تطبيق برامج المراجعة المشتركة .

ب- العلاقة بين برامج المراجعة المشتركة وتعديل القوائم المالية .

ج- انعكاسات برامج المراجعة المشتركة على دقة تقرير المراجعة .

ويُعد الإجابة على التساؤل (ب) ، (ج) بمثابة قياس لأثر تطبيق برامج المراجعة المشتركة في

أسعار الأسهم وهو ما يمثل الفرض الرئيسي للبحث ، كما اشتمل تصميم أداة المسح على :

١- مجتمع وعينة المسح :

مجتمع المسح - في هذه الدراسة - يحتوي على أربع مجموعات* (شركات المراجعة - المستثمرين

- معدي القوائم المالية - الأكاديميين) وهي الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة .

٢- عينة المسح :

تم توزيع ٢٠٠ استمارة على فئات الدراسة بواقع ٥٠ استمارة وكانت الاستثمارات الصحيحة القابلة

للتحليل ١٥٨ استمارة بنسبة استجابة ٧٩% .

جدول (١) عينة المسح

الاستثمارات الموزعة	الاستثمارات الصحيحة	نسبة الاستجابة %
شركات المراجعة	42	84
المستثمرين	35	70
معدي القوائم المالية	40	80
الأكاديميين	41	82
الاجمالي	158	79

* تمثلت شركات المراجعة في بعض مؤسسات المراجعة مختلفة الحجم والتي احتوت عليها عينة الدراسة التطبيقية ، أما المستثمرين ينتمون لبورصتي القاهرة والإسكندرية ، المعدين من الشركات محل المراجعة التي احتوت عليها عينة الدراسة التطبيقية ، الأكاديميين هم أعضاء هيئة التدريس في كليات التجارة التابعة لإقليم القناة .

٣- أساليب التحليل الإحصائي :

بعد تفرغ بيانات الاستثمارات الصالحة للتحليل (استمارة استطلاع الرأي) تم استخدام البرنامج الإحصائي (spss) الإصدار السابع عشر في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات المسح الميداني على النحو التالي:

أ. حساب معاملى الثبات والصدق:

تم حساب معامل الثبات (Alpha) لأسئلة الاستقصاء (مايسمى بمعامل الاعتمادية)، وذلك لبحث مدى الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية فى تعميم النتائج وكذلك تم حساب معامل الصدق.

ب. معاملات الارتباط :

تم استخدام معاملات الارتباط لبحث مدى وجود علاقة بين المتغيرات بعضها البعض.

ج نموذج الانحدار المتدرج:

لتحديد أهم المتغيرات المستقلة التى تؤثر فى المتغير التابع .

د- أسلوب تحليل المسار :

استخدم الباحث أسلوب تحليل المسار لاختبار مدى صحة الفرض الرئيسي الثاني للدراسة باعتباره يساعد في تفسير العلاقات السببية بين المتغيرات وتجزئة هذه العلاقات إلى اثار مباشرة، وغير مباشرة لكل متغير على الاخر ، ويتطلب استخدام تحليل المسار ضرورة إجراء تحليل الانحدار والتأكد من دلالاته من خلال حساب اختبار (f) ، وفي حالة الدلالة فإنه يجب التأكد أيضاً من وجود العلاقة الخطية بين المتغيرات موضع الدراسة حيث يتم حساب معامل التحديد (R^2) ، وكلما زادت قيمة هذا المعامل دل ذلك على وجود هذه العلاقة ، ويعتمد أسلوب تحليل المسار في تحديد نوع ومقدار التأثيرات الناتجة عن العلاقات بين المتغيرات التابعة والمستقلة موضع الدراسة على المعاملات التالية :

- معاملات الارتباط البسيط : حيث يتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين قيم كل متغيرين من المتغيرات موضع الدراسة .
- معاملات المسارات التي توضح علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع : ويتم حساب هذه المعاملات من خلال الدراسة :

الانحراف المعياري للمتغير المستقل

معامل المسار = معامل الانحدار الجزئي × —

الانحراف المعياري للمتغير التابع

ويتم تناول كل عنصر من العناصر السابقة بشيء من التفصيل كما يلي:

أ- معاملى الثبات والصدق.

ويعرض الجدول رقم (٢) نتائج اختبار الثبات والصدق لمتغيرات المسح حيث يتضح أن قيم معاملى الثبات والصدق مقبولة لجميع الأسئلة، حيث تضمنت قائمة الاستقصاء ثلاثة أسئلة رئيسية تأخذ شكل ليكرت وتتكون من أكثر من عنصر ، وتراوحت قيمة معامل الثبات بين (0.703) للسؤال الثالث " تساهم برامج المراجعة المشتركة في دقة تقرير مراقب الحسابات " و(0.821) للسؤال الرابع (أبعاد العلاقة بين برامج المراجعة المشتركة وإعادة صياغة القوائم المالية)" ، وتراوحت قيم معامل الصدق بين (0.838) للسؤال الثالث" و(0.906) للسؤال الرابع (حيث أن قيمة معامل الصدق تساوى الجذر التربيعى لمعامل الثبات).

وبالتالى يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها لقياس ما أعدت من أجله.

جدول رقم (2)

نتائج اختبار الثبات والصدق

معامل الصدق الذاتى	معامل الثبات (Alpha)	الأسئلة
0.859	0.738	١- مزايا تطبيق برامج المراجعة المشتركة
0.906	0.821	٢- أبعاد العلاقة بين برامج المراجعة المشتركة وإعادة صياغة القوائم المالية
0.838	0.703	٣- تساهم برامج المراجعة المشتركة في دقة تقرير مراقب الحسابات

ويعرض الجدول رقم (٣) الإحصاء الوصفي لأراء فئات الدراسة حول أهم مزايا تطبيق برامج المراجعة المشتركة .

جدول رقم (٣)

الإحصاء الوصفي لأراء فئات الدراسة حول أهم مزايا
تطبيق برامج المراجعة المشتركة

المزايا		شركات المراجعة		المستثمرين		المعدين		الأكاديميين	
وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
4.15	0.7	4.19	0.6	4.3	0.59	4.2	0.50		
3.75	0.6	3.81	0.54	3.85	0.63	3	0.41		
3.9	1.3	4.03	1.25	4.15	1.11	3.98	0.71		
4.5	0.8	4.61	0.67	4.54	0.75	3.43	1.03		
3.9	0.4	3.94	0.51	4	0.47	4.1	0.57		
4.2	0.7	3.9	0.87	3.85	0.82	4.09	0.59		
4.1	0.66	3.7	0.82	3.7	0.79	3.96	0.76		
4.8	0.8	4.3	0.88	4.6	1.3	4.65	0.57		
4.00	0.44	4.2	0.79	4.2	1.17	4.5	0.52		
4.7	0.79	4.66	0.85	4.55	0.79	4.54	0.55		

وفي ضوء ما سبق ، أمكن التوصل إلى أن المتغير رقم (٨) والمتغير رقم (١٠) من أهم مزايا تطبيق برامج المراجعة المشتركة .

ب- إحتبارات الفروض وتحليل النتائج:

الفرض الأول: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق برامج المراجعة المشتركة والحد من إعادة صياغة القوائم المالية"

لاختبار هذا الفرض تم استخدام معامل الارتباط بين مزايا تطبيق برامج المراجعة المشتركة كمتغيرات مستقلة وبين الحد من إعادة صياغة القوائم المالية كمتغير تابع، يعرض جدول رقم (4) معامل

الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويتضح من الجدول ارتفاع معامل الارتباط بين (تحقيق التوازن الفعلي لتقسيم العمل بين شركتي المراجعة) والحد من إعادة صياغة القوائم المالية بقيمة (0.752) مما يدل على وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية 1% ، ويوجد ارتباط عكسي قوى بين (تنوع خبرات المراجعين والاستفادة منها لاطلاعهم على الأساليب المتطورة) والحد من إعادة صياغة القوائم المالية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.727) ، وكانت أقل قيمة لمعامل الارتباط بين (سرعة الاستجابة لتعديل التقرير وتخفيض درجات الشك المهني) وبين الحد من إعادة صياغة القوائم المالية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.486) مما يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين.

ويتضح من الجدول أن جميع إشارات معاملات الارتباط موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين تطبيق برامج المراجعة المشتركة والحد من إعادة صياغة القوائم المالية حيث تساهم المراجعة مشتركة في الحد من إعادة صياغة القوائم المالية (RF) .

جدول رقم (4) معامل الارتباط

الحد من إعادة صياغة القوائم المالية (X)	مزايا تطبيق برامج المراجعة المشتركة
0.698**	١- تعميق الحصول على التأكيد المعقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريف المادي .
0.752**	٢- تحقيق التوازن الفعلي لتقسيم العمل بين شركتي المراجعة .
0.723**	٣- زيادة فاعلية مناطق التنسيق والتعاون والتخطيط لعملية المراجعة
0.727**	٤- تنوع خبرات المراجعين والاستفادة منها لاطلاعهم على الأساليب المتطورة
0.599**	٥- تعزيز استقلالية المراجع الخارجي وتحقيق مستوى مرتفع من جودة عملية المراجعة .
0.710**	٦- لا يتم مضاعفة مهام المراجعة بشكل تام مما يمكن من تقادي الاختناقات الناتجة عن ضيق وقت المراجع في أوقات الذروة .
0.686**	٧- خفض تكاليف الخبرة الضائعة الناتجة من التدوير الإلزامي للمراجعين وخفض تكاليف المراجعة .
0.576**	٨- الحد من إعادة صياغة القوائم المالية وتعديلها .
0.516**	٩- الدقة في ضبط وقياس مخاطر المراجعة .
0.486**	١٠- سرعة الاستجابة لتعديل التقرير وتخفيض درجات الشك المهني

**معاملات معنوية عند مستوى معنوية 1%

ولتحديد أهم المتغيرات المستقلة (مزايا تطبيق برامج المراجعة المشتركة) التي تؤثر في المتغير التابع (الحد من إعادة صياغة القوائم المالية) تم استخدام الانحدار المتدرج، حيث يعرض جدول رقم (5) نتائج تقدير نماذج الانحدار المتدرج، ويتضح من الجدول معنوية نموذج الانحدار المقدر عند مستوى معنوية 1% حيث أن قيمة F (54.481) و Sig (P- value=0.000) أقل من مستوى المعنوية، كما يتضح من الجدول معنوية معاملات الانحدار والحد الثابت من خلال قيم Sig.t، ويتضح من الجدول أن أهم

مزايا تطبيق برامج المراجعة المشتركة التي تؤثر في الحد من إعادة صياغة القوائم المالية حسب ترتيب دخولها في النموذج هي:

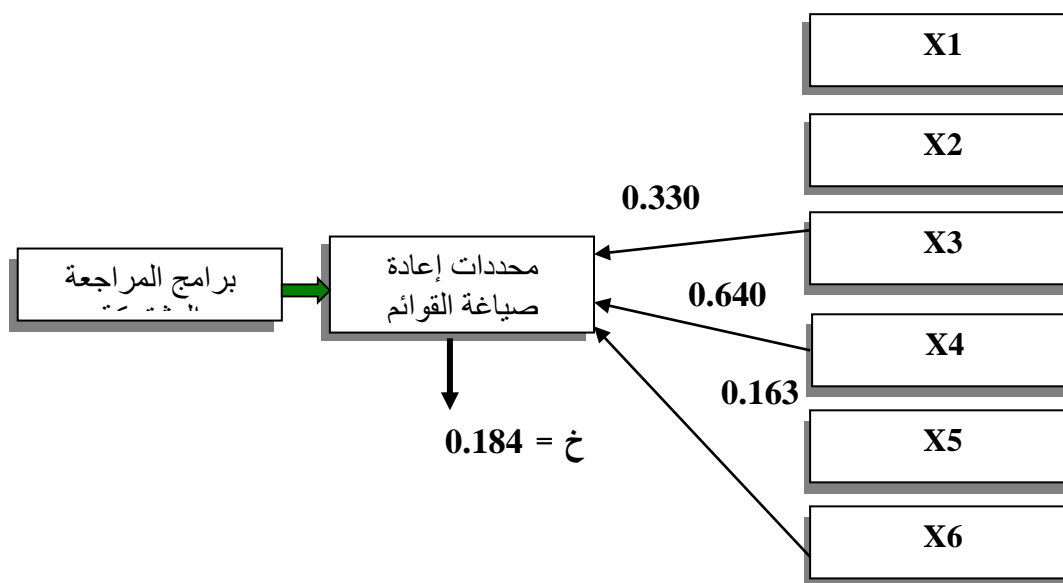
- تحقيق التوازن الفعلي لتقسيم العمل بين شركتي المراجعة
 - تعميق الحصول على التأكيد المعقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريف المادي
 - الدقة في ضبط وقياس مخاطر المراجعة .
 - زيادة فاعلية مناطق التنسيق والتعاون والتخطيط لعملية المراجعة
- وبلغت قيمة معامل التحديد (0.642) مما يعني ان المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر %64.2 من في المتغير التابع (متوسط الآراء حول الحد من إعادة صياغة القوائم المالية من وجهة نظر عينة الدراسة)

جدول رقم (5)

تقديرات نموذج الانحدار المتدرج

التقديرات				F (sig.)	معامل التحديد R ²
Sig.	t	β			
.000	51.563	5.665	Constant	54.481 (0.000)	0.642
.001	3.361-	0.162	x2.1.2		
.000	3.636-	0.151	x2.1.1		
.004	2.939-	0.128	x2.1.9		
.036	2.112-	0.108	x2.1.3		

وجميع إشارات معاملات الانحدار موجبة مما يؤكد على علاقة طردية بين تطبيق برامج المراجعة المشتركة وإعادة صياغة القوائم المالية حيث كلما كانت المراجعة مشتركة ساهمت في الحد من إعادة صياغة القوائم المالية . وبتطبيق الخطوة الأولى من نموذج تحليل المسار يتضح ما يلي :



(شكل رقم ١)

نتائج الفرض الفرعي (١) الخطوة الأولى من نموذج تحليل المسار

وبذلك يتضح أنه يظهر دور برامج المراجعة المشتركة في ثلاث محددات من محددات إعادة صياغة القوائم المالية وهي (X3,X4,X6) .

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الفرعي الأول وصحة الفرض البديل:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين برامج المراجعة المشتركة

والحد من إعادة صياغة القوائم المالية"

الفرض الثاني :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق برامج المراجعة المشتركة

ودقة تقرير مراقب الحسابات"

لاختبار هذا الفرض تم استخدام معامل الارتباط بين مزايا تطبيق برامج المراجعة المشتركة كمتغيرات مستقلة وبين دقة تقرير مراقب الحسابات كمتغير تابع، حيث يعرض جدول رقم (6) معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويتضح من الجدول ارتفاع معامل الارتباط بين (تنوع خبرات المراجعين والاستفادة منها لاطلاعهم على الأساليب المتطورة) ودقة تقرير مراقب الحسابات بقيمة (836). مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية 1% ، وكانت أقل قيمة لمعامل الارتباط بين (الدقة في ضبط وقياس مخاطر المراجعة) وبين دقة تقرير مراقب الحسابات حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (591). مما يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين.

ويتضح من الجدول أن جميع إشارات معاملات الارتباط موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين تطبيق برامج المراجعة المشتركة ودقة تقرير مراقب الحسابات حيث تساهم المراجعة المشتركة في تحقيق دقة تقرير مراقب الحسابات (AR) .

جدول رقم (6)

معامل الارتباط

دقة تقرير مراقب الحسابات (X2)	مزايا تطبيق برامج المراجعة المشتركة
.690**	١. تعميق الحصول على التأكيد المعقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريف المادي .
.800**	٢. تحقيق التوازن الفعلي لتقسيم العمل بين شركتي المراجعة .
.821**	٣. زيادة فاعلية مناطق التنسيق والتعاون والتخطيط لعملية المراجعة
.836**	٤. تنوع خبرات المراجعين والاستفادة منها لاطلاعهم على الأساليب المتطورة
.711**	٥. تعزيز استقلالية المراجع الخارجي وتحقيق مستوى مرتفع من جودة عملية المراجعة .
.766**	٦. لا يتم مضاعفة مهام المراجعة بشكل تام مما يمكن من تفادي الاختناقات الناتجة عن ضيق وقت المراجع في أوقات الذروة .
.794**	٧. خفض تكاليف الخبرة الضائعة الناتجة من التدوير الإلزامي للمراجعين وخفض تكاليف المراجعة .
.662**	٨. الحد من إعادة صياغة القوائم المالية وتعديلها .
.591**	٩. الدقة في ضبط وقياس مخاطر المراجعة .
.601**	١٠. سرعة الاستجابة لتعديل التقرير وتخفيض درجات الشك المهني

**معاملات معنوية عند مستوى معنوية 1%

ولتحديد أهم المتغيرات المستقلة (مزايا تطبيق برامج المراجعة المشتركة) التي تؤثر في المتغير التابع (دقة تقرير مراقب الحسابات) تم استخدام الانحدار المتدرج، حيث يعرض جدول رقم (7) نتائج تقدير نماذج الانحدار المتدرج، ويتضح من الجدول معنوية نموذج الانحدار المقدر عند مستوى معنوية 1% حيث أن قيمة F (97.337) و Sig (P- value=0.000) أقل من مستوى المعنوية، كما يتضح من الجدول معنوية معاملات الانحدار والحد الثابت من خلال قيم Sig، t، ويتضح من الجدول أن أهم مزايا تطبيق برامج المراجعة المشتركة التي تؤثر في دقة تقرير مراقب الحسابات حسب ترتيب دخولها في النموذج هي:

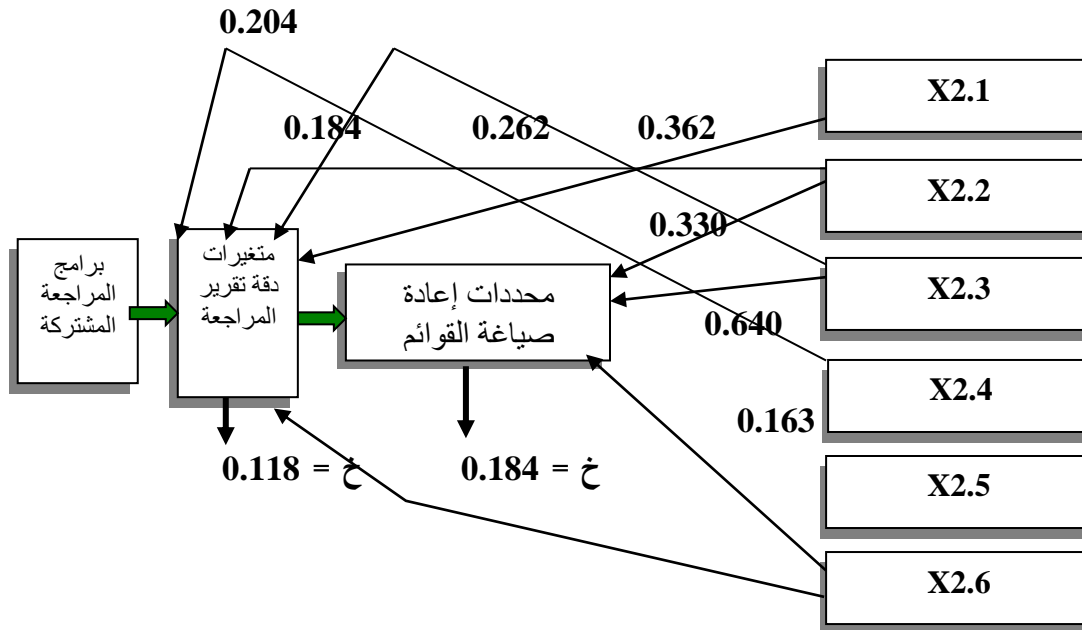
- تنوع خبرات المراجعين والاستفادة منها لاطلاعهم على الأساليب المتطورة
- تحقيق التوازن الفعلي لتقسيم العمل بين شركتي المراجعة .
- تعزيز استقلالية المراجع الخارجي وتحقيق مستوى مرتفع من جودة عملية المراجعة
- الدقة في ضبط وقياس مخاطر المراجعة
- زيادة فاعلية مناطق التنسيق والتعاون والتخطيط لعملية المراجعة

وبلغت قيمة معامل التحديد (0.762) مما يعنى أن المتغيرات المستقلة فى النموذج تفسر 76.2% من فى المتغير التابع (متوسط الآراء حول دقة تقرير مراقب الحسابات المالية من وجهة نظر عينة الدراسة) .

جدول رقم (7)
تقديرات نموذج الانحدار المتدرج

التقديرات				F (sig.)	معامل التحديد R ²
Sig.	t	β			
.000	11.666	.760	Constant	97.337 (0.000)	0.762
.003	2.982	.230	x2.1.4		
.001	3.432	.193	x2.1.2		
.000	3.691	.205	x2.1.5		
.001	3.239	.141	x2.1.9		
.016	2.439	.187	x2.1.3		

وجميع اشارات معاملات الانحدار موجبة مما يؤكد على علاقة طردية بين تطبيق برامج المراجعة المشتركة ودقة تقرير مراقب الحسابات حيث كلما كانت المراجعة مشتركة كلما ساهمت فى دقة تقرير مراقب الحسابات ، وبتطبيق الخطوة الثانية من نموذج تحليل المسار يتضح ما يلي :



شكل رقم (٢)

نتائج الفرض الفرعي (٢) الخطوة الثانية من نموذج تحليل المسار

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الفرعي الثاني وصحة الفرض الفرعي البديل:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين برامج المراجعة المشتركة ودقة تقرير مراقب الحسابات "

وينتهي الباحث إلى صحة الفرض الرئيسي للبحث وهو يوجد أثر لتطبيق برامج المراجعة المشتركة في أسعار الأسهم بالاعتماد على الفروض الفرعية ، وأن ذلك يتم من خلال المتغيرين التاليين وهي الحد من إعادة صياغة القوائم المالية ، وتحقيق الدقة في أعداد تقرير مراقب الحسابات وهو ما يتعرض له الباحث تفصيلاً في القسم الرابع باعتبار أن نتائج الدراسة الميدانية توصلت إلى أنهما من أكثر المزايا التي تحققها المراجعة المشتركة في سوق خدمات المراجعة المصري ، ويمكن صياغة العلاقات التي أسفرت عنها نتائج المسح الميداني في النموذج التالي وتحقيقاً للفرض الرئيسي :

$$(PS) = a + Af + AQ + AR + MOR + CR + IA + e$$

حيث :

- PS : سعر السهم .
AF : تكلفة عملية المراجعة المشتركة .
AQ : جودة عملية المراجعة المشتركة .
AR : دقة تقرير المراجعة المشتركة .
MOR : تعديل تقرير المراجعة المشتركة .
CR : درجة استحواذ وتركيز المكاتب المشتركة .
IA : استقلال المراجعين .
e : الخطأ العشوائي .

وقد تم الاعتماد على هذه المتغيرات التي احتوى عليها النموذج المستنتج من الدراسة الميدانية كأساس في اختيار عينة من الدراسة التطبيقية في القسم الخامس من هذا البحث .

القسم الرابع

تحليل العلاقة بين برامج المراجعة المشتركة وأسعار الأسهم

استنتج الباحث من الإطار النظري والميداني أهمية وضرورة تفعيل سوق خدمات المراجعة المصري بآلية المراجعة المشتركة لما لها من تأثير على أسعار الأسهم ومن ثم يتناول الباحث في هذا القسم دور المراجعة المشتركة في الحد من إعادة صياغة القوائم المالية ، ومدى مساهمتها في تحقيق دقة تقرير مراقب الحسابات مما يؤثر بشكل مباشر على أسعار الأسهم للشركات محل المراجعة المقيدة في البورصة المصرية ، وهذا ما أكده المسح الميداني الذي أجراه الباحث في القسم الثالث ، ويتناول الباحث في هذا القسم ما يلي :

أولاً - دور المراجعة المشتركة في الحد من إعادة صياغة القوائم المالية :

بينت دراسة (Lobo, G. et. al., (2013) أن شركات المراجعة الكبرى BiG4 مقترنة بشركات المراجعة non- BiG4 تعمل على زيادة حوافز المراجعين لإجبار الشركات على تقديم مستوى مرتفع من الإفصاح حيث تتحمل شركات BiG4 تكاليف السمعة ، وقدمت الدراسة دليلاً على أن أداء المراجعة المشتركة عن طريق شركتين أحدهما BiG4 والآخر non- BiG4 إنما يحقق مستويات إفصاح عالية فيما يتعلق بخفض قيمة الأصول عن أدائها بواسطة شركتين من BiG4 أو شركتين من non - BiG4 وقد خلصت الدراسة إلى أن المراجعين المشتركين يكون لديهم البدائل التالية :

الأول : اتخاذ الإجراءات التصحيحية (إعادة صياغة القوائم المالية أو إعادة تبويبها أو تعديلها) لزيادة مستوى الإفصاح وهذا يولد تكاليف إفصاح مرتفعة تحصل عليها شركات المراجعة.

الثاني : عدم اتخاذ الإجراءات التصحيحية والذي من شأنه أن يخفض مستوى الإفصاح الاختياري ، ولكن لو أن أحد المراجعين المشتركين يرغب في اتخاذ الإجراءات التصحيحية دون الآخر فسوف يكون ذلك كافياً لتوليد المستوى المرتفع الأمثل اجتماعياً من الإفصاح .

وعن عملية إعادة صياغة القوائم المالية أو تعديلها ، يؤكد الباحث على أنها ظاهرة ليست جديدة فقد حظيت بقدر كبير من الأهمية لدى أطراف عديدة حيث يقصد بها تعديل البيانات في القوائم المالية بما يتلاءم مع تطبيق السياسات والمعالجات المحاسبية السليمة للتعبير عن الأداء الذاتي والحقيقي للمنشأة وأن إعادة صياغة القوائم المالية هي نتاج المحاسبة الخلاقة والتي تنعكس نتائجها على طبيعة الحركة الاقتصادية للأسواق المالية حيث تمثل المعلومات المعاد صياغتها أهمية بالغة للمستثمرين في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، والتمويلية ، والاستثمارية .

كما ركزت دراسة (Chaney, et. al , 2002) على أن عملية إعادة صياغة القوائم المالية قد تزايدت بعد حدوث سلسلة من الفضائح والمشاكل المالية بالتقارير المالية للشركات وضعف ثقة المساهمين في سوق الأوراق المالية وعدم فاعلية نظم حوكمة الشركات وتوفير بيانات مالية تتسم بالدقة والموضوعية .. وقد ترتب على ما سبق الاتجاه وبصفة متزايدة إلى الاهتمام بعمليات المراجعة المشتركة بهدف الوصول إلى تصحيح وتعديل القوائم المالية التي قد تشوبها أخطاء في تطبيق المعالجات

المحاسبية وارتكزت الدراسة على بيان أثر تطبيق المراجعة المشتركة على فاعلية ومصداقية التقارير المالية اعتماداً على قدرتها الفائقة نتيجة توافر الخبرات والكوادر الفنية في اكتشاف مسببات إعادة صياغة القوائم المالية والتي من الممكن أن تتمثل في : التغييرات في تطبيق السياسات المحاسبية ، عمليات تقسيم الأسهم ، القرارات الخاصة بتوزيع الأرباح وعمليات الدمج والاستحواذ والتغييرات في مسؤولي وموظفي الشركات .

وساهمت دراسة (Hebert, et . al., (2013) في عرض مزايا تطبيق آلية المراجعة المشتركة وإبراز دورها في الحد من إعادة صياغة القوائم المالية وتوصلت إلى ما يلي:

- ١ . تكليف دقيق لإحدى شركات المراجعة الأعضاء في المراجعة المشتركة بفحص أنظمة الرقابة الداخلية ومتابعة أعمال المراجعة الداخلية يساهم في سد ثغرات الرقابة الداخلية ومنع اكتشاف الأخطاء المادية .
- ٢ . التنسيق والتعاون بين المراجعين المشتركين يحقق الفهم الكافي للأمر الجوهرية المرتبطة بمخاطر المراجعة والتحسين من إجراءات المراجعة .
- ٣ . كثرة المشاورات بين المراجعين المشتركين تقلل من احتمال حدوث الأخطاء التي قد تحدث في القوائم المالية (المخاطر الحتمية للصيقة ببعض البنود) .
- وأكدت دراسة (Benali, A., (2013) على وجود علاقة بين برامج المراجعة المشتركة وتأثيرها على أسعار الأسهم في ضوء محددات إعادة صياغة القوائم المالية وتوصلت الدراسات إلى ما يلي :
- ١ . الاجتماعات الدورية بين المراجعين المشتركين في وجود المراجع الداخلي ولجان المراجعة يزيد من التعامل وبشكل مباشر وسريع مع المشاكل المحاسبية والرقابية مما يقلل من إعادة صياغة القوائم المالية ويزيد من سعر السهم . (X_1)
- ٢ . برنامج المراجعة المشترك يساعد على توجيه النظر نحو المناطق التي تحتاج اهتمام متزايد أثناء عملية المراجعة ، وهو ما يساعد على تذيئه حجم الضغوط وموازنة الوقت مما يحد من إعادة صياغة القوائم المالية ويرفع من قيمة السهم . (X_2)
- ٣ . تمثل سمعة المراجعين المشتركين أو أحدهما أحد الأركان الجوهرية التي تقلل من تعديل القوائم المالية وزيادة أسعار الأسهم . (X_3)
- ٤ . توزيع المهام والمسئوليات يساهم في زيادة الدور الإشرافي والرقابي على التقارير المالية مما يقلل من إعادة صياغة القوائم المالية . (X_4)
- ٥ . توجد علاقة عكسية بين موازنة الوقت التي تخصص للقيام بالمراجعة المشتركة حيث بزيادة الوقت تنخفض التعديلات في القوائم المالية مما يرفع من كفاءة قرارات المستثمرين . (X_5)
- ٦ . العلاقات المتشابكة بين استقلال المراجعين المشتركين وجودة وأتباع عملية المراجعة وإعادة صياغة القوائم المالية تساهم بشكل إيجابي في رفع أسهم الشركات . (X_6)

ولقد توصلت إحدى الدراسات (Lobo, G. et. Al., (2013) إلى وجود علاقة سلبية بين إعادة صياغة القوائم المالية وأسعار الأسهم حيث أوضحت الدراسة أن الشركات التي أعلنت عن عمليات إعادة صياغة قوائمها المالية قد إنخفضت أسهمها في السوق بنسبة ١٠% وقد طالبت الدراسة بتطبيق برامج المراجعة المشتركة للتغلب على هذه الظاهرة ، وتفسير هذه العلاقة السلبية إنما يرجع وبشكل أساسي إلى سلوك المستثمرين المتعاملين في السوق واعتقادهم بأن هذه العمليات سوف تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للشركة نتيجة انخفاض الربحية ويتوقع المستثمرين وجود مصالح شخصية للإدارة في زيادة العوائد عن وضعها الطبيعي والإفراط في التدفقات النقدية السنوية المستقبلية المعيارية ، كما أكدت الدراسة على أن سرعة استجابة برامج المراجعة المشتركة للقوائم المالية المعاد صياغتها إنما هو من الأمور الجوهرية المرغوبة تحقيقاً للمصداقية والاعتمادية على القوائم المالية ، وبالتالي زيادة رغبة المستثمرين في هذه القوائم والاعتماد عليها بعد إعادة صياغتها بشكل أساسي في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية المختلفة إيماناً منهم بأن إعادة الصياغة إنما حرص زائد والتزام واجب على الإدارة والمراجعين وتحقيقاً للشفافية والنزاهة نحو معلومات دقيقة تساهم في إفصاح شامل عن المستحقات .

ثانياً : انعكاسات برامج المراجعة المشتركة على دقة تقرير مراقب الحسابات وأسعار الأسهم :
أوضحت دراسة (Geiger, et. al (2002) مدى دقة وكفاية المعلومات الواردة بتقرير مراقب الحسابات في ظل المراجعة المشتركة في التنبؤ بإفلاس الشركات ، من خلال إجراء مقارنة بين تقرير المراجعة المشترك ونماذج التنبؤ بالإفلاس ، وقد خلصت الدراسة إلى أن نماذج التنبؤ بالإفلاس تقدم معلومات أكثر دقة مقارنة بتقارير المراجعة المشتركة ، كما أن تقارير المراجعة المشتركة لم تقدم أية معلومات مفيدة بخصوص ذلك ، حيث يلاحظ أن معظم الشركات التي أفلست لم يتضمن تقرير المراجعة المشترك الخاص بها أية إشارات تفيد ذلك قبل وقوع الحدث ، كما أوضحت الدراسة أن عدم كفاية تقرير المراجعة على الرغم من وجود أكثر من مكتب مراجعة مشترك في إعدادها يرجع إلى عدة أسباب تتمثل في : أن المعلومات الواردة بالتقرير لا تتضمن أية معلومات يمكن استخدامها في التنبؤ بالإفلاس ، وتأخير تقرير المراجعة ، وإصرار المراجعين على تقديم التقرير النظيف (بدون تحفظ) والثبات عليه خوفاً من التعرض للخسائر ممثلة في فقدان العميل أو التقاضي .

كما بينت دراسة (Ghosh, et. al, (2005) مدى استجابة مستخدمي المعلومات إلى تقرير المراجعة المشتركة الذي يحتوي على معلومات تفيد الشك في استمرارية المنشأة ، وذلك من خلال إجراء دراسة تجريبية على مؤسسات الإقراض والتمويل ، لمعرفة مدى أهمية المحتوى الإعلامي لتقرير المراجعة المشتركة بسبب الشك في استمرارية على إدراك هذه المؤسسات للمخاطر الناتجة عن ذلك ، ومدى تأثيرها على قراراتهم ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تقرير المراجعة المشترك أياً كانت صياغته بشأن الإبلاغ عن الشك في الاستمرارية - سواء وجود فقرة توضيحية بعدم فقرة الرأي للتأكيد على الملاحظات التي وردت بالقوائم المالية وتشير إلى هذه الأمر ، وسواء تم التعبير عن ذلك في فقرة ما عدا التي يشملها التقرير ذو الرأي المتحفظ - لم يكن له رد فعل ولم يقدم أية معلومات إضافية للقارئ

، كما يلاحظ أنه على الرغم من أن الحالة العملية التي تضمنتها الدراسة التجريبية تمثلت في القوائم المالية إحدى الشركات التي تعاني عسراً مالياً ، إلا أن تقرير المراجعة المشترك والذي يحتوي على رأي متحفظ لم يكن له تأثير معنوي على قرارات المستقصى منهم .

وأوضحت إحدى الدراسات (Gramling, et. al (2010) العلاقة بين برامج المراجعة المشتركة وتعدد عملاء المراجعة (بمعنى قيام مكاتب المراجعة المشتركة بأداء خدمات المراجعة لأكثر من عميل في وقت واحد) على الحكم المهني للمراجع وسلوكه عند إبداء الرأي ، وكذلك على أسعار العملاء في سوق المال ، كما تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى استجابة برامج المراجعة المشتركة إلى آليات الإشراف والرقابة ، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

١. يترتب على قيام المراجعين المشتركين في أداء خدمات المراجعة لأكثر من عميل في وقت واحد إلى أن قيمة منشأة العميل (أسعار أسهمه) لا تتوقف فقط على نوعية التقرير الصادر عن المراجع لذات العميل ، ولكن أيضاً تتوقف على تقارير المراجعة الأخرى الصادرة من ذات المكتب (مراجعة مشتركة) لعملائه الآخرين ، ويرجع ذلك إلى أن سمعة المراجع تؤثر على كافة التقارير الصادرة منه (X2.1) . وقد توصلت الدراسة إلى أن أسعار أسهم منشأة العميل قد ترتفع نتيجة للتقارير المفيدة الصادرة من المراجع للعملاء الآخرين .

٢. يؤدي قيام مكاتب المراجعة المشتركة وكلاهما من (non-BiG4) بقبول عميل ثاني وهي ذات إمكانيات محدودة إلى التأثير السلبي على قيمة أسهم منشآت العملاء التي تراجع في الوقت ذاته وبخاصة أسهم العميل الأول .

٣. يترتب على تعدد آليات الإشراف والرقابة (مثل لجنة المراجعة المشكلة من قبل العميل ومراجعة النظراء) إلى نتائج سلبية غير متوقعة ، ممثلة في زيادة احتمال فشل عمليات المراجعة المشتركة .

واستكمالاً لما سبق فقد قام Baldauf & Rudolf, (2012) بدراسة تجريبية تهدف إلى تحليل أثر المراجعة المشتركة على جودة تقرير مراجع الحسابات وقد اهتمت هذه الدراسة بما يلي :

١. قياس درجة توافق الآراء بين المراجعين المشتركين .
٢. مدى انحراف الرأي المعلن عنه عن الرأي المتوقع أبدائه في حالة قيام مراجع واحد بالقيام بأعمال المراجعة .

ويمكن تلخيص أهم نتائج هذه الدراسة التجريبية فيما يلي :

١- أن للمراجعة المشتركة تأثير إيجابي على دقة تقرير المراجع بسبب ارتفاع مستوى التواصل والمناقشة بين المراجعين (X2.2) ، وخبرات التخصص المتنوعة في المراجعين (X2.3) ، وتقاسم أعمال المراجعة بين المراجعين والمهام المسندة لهم وتبادل تقارير موجزة عن أعمال المراجعة (X2.4) ، ومراجعة القضايا الحرجة من قبل المراجعين الموكل إليهم أعمال المراجعة المتخصصة (X2.5) .

٢- أن آراء المراجعة تتسم بكونها أكثر تحفظاً ($X_{2.6}$) ، حيث أتضح ذلك الأمر بدقة عند مقارنة الآراء المعلن عنها بتقرير المراجع مع الآراء الشخصية لشركاء المراجعة والرأي المتوقع الإفصاح عنه ، كما أرجعت الدراسة أثر السبب في ذلك إلى مسئولية المراجعين المشتركين الأمر الذي يدفع بهم إلى اتجاه قرار أكثر أماناً في حالة اختلافهم .

وتعقيباً على ذلك ، يرى الباحث أن الدرجة العالية من الاتصال والتواصل بين المراجعين المشتركين والمناقشة الشاملة لنتائج المراجعة ربما تكون ضرورية في عملية المراجعة المشتركة بسبب التبادل الشامل لنتائج المراجعة وارتفاع مستوى المناقشات بين المراجعين ولهذا تكون عملية المراجعة وتقرير المراجع الصادر ذو مستوى جودة مرتفعة ، كما توصل الباحث إلى وجود تأثير إيجابي لبرامج المراجعة المشتركة على دقة تقرير المراجعة وسعر السهم حيث تقدم المراجعة المشتركة تقارير أكثر تحفظاً وإشارة إلى الجودة المرتفعة وبالإضافة إلى ذلك فإن العقوبات المتوقعة حال العثور على التقارير الأدنى من المثلى أو المعيارية من المتوقع أن تتخطى منافعتها المتوقعة بالنسبة على الأقل لواحد من المراجعين في بيئة المراجعة المشتركة مقارنة بالمراجعين في ارتباطات المراجعة الفردية ، وبالتالي زيادة احتمال التقارير الصادقة الحقيقية وزيادة ربحية السهم .

وحول علاقة المراجعة المشتركة بالآراء المعدلة* لتقرير مراقب الحسابات فقد أظهرت إحدى الدراسات عدم وجود ارتباط بين التعديلات في تقرير المراجعة بناءً على رغبة أحد طرفي المراجعة المشتركة أو كلاهما وأسعار الأسهم للشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية الإسبانية بل وأن المعلومات التي تم تعديلها بناءً على أدلة دامغة والتي احتواها تقرير المراجعة المعدل لم تؤثر على أحكام وقرارات المستثمرين برغم من أنها تعديلات جوهرية ومؤثرة .

وفي تايوان توصلت إحدى الدراسات (Syou, et. Al., (2009) إلى وجود علاقة عكسية بين معلومات التقارير المعدلة لمراقبي الحسابات في ظل برامج مشتركة وأسعار الأسهم ، وأكدت الدراسة على أن تلك التقارير رغم جودة المعلومات المعدلة فإنها تؤثر على انخفاض سعر السهم في الشركات التايوانية بل أن تأثير الرأي المعدل في أسعار الأسهم يتنوع مع تنوع أسباب إصدار هذا الرأي وتوصلت الدراسة أن الرأي النظيف لتقرير مراقب الحسابات في حالة المراجعة المشتركة يعمل على زيادة قيمة أسهم الشركات عن المراجعة الفردية .

كما ساهمت دراسة (Dennis, (2010 في تعميق طبيعة نظرة المستثمرين إلى آراء المراجعة المقيدة ومدى تأثير هذه الآراء في تقييمهم لأسهم الشركات التي تلقت هذه الآراء حيث وجدت الدراسة سرعة استجابة المراجعة المشتركة لتعديل التقرير ، وأن الآراء المقيدة والمرتبطة بعدم قدرة المنشأة على الاستمرار تؤثر وعلى نحو مهم إحصائياً في قرارات المستثمرين والمحللين الماليين في السوق المالي ،

* هي الآراء التي يتوصل إليها المراجع بعد أو أثناء عملية المراجعة ، وتشمل جميع أنواع الآراء التي يصدرها المراجع على التقارير المالية ، فيما عدا الرأي النظيف ، أي أنها آراء المراجع المتحفظة أو العكسية أو الامتناع .

وذلك لانخفاض أسعار أسهم الشركات التي تلقت هذه التقارير وخصوصاً عندما تكون هذه التقارير غير متوقعة في السوق .

ويرى الباحث أن المستثمرين يعتبرون تطبيق برامج المراجعة المشتركة بمثابة المصدر الرئيسي للاستشفاء المالي من خسائر الاستثمار ، والتي قد تحدث فيما بعد نتيجة لأحد الأخطاء أو نتيجة لتقارير مالية مشتملة على أخطاء وإن إصدار برامج المراجعة المشتركة لتقرير معدل يعتبر مؤشراً لمستخدمي القوائم المالية على وجود تجاوزات في هذه المنشأة . وأن إصدار هذه التقارير لأكثر من فترة مالية من شأنه أن ينمي الشكوك والتساؤلات لدى المستخدمين عن ضعف القدرة المالية وعدم الاستمرار للمنشآت محل المراجعة وذلك متبعاً للتعديل الذي يتضمن تقرير المراجعة ، كما يؤكد الباحث على أن برامج المراجعة المشتركة تساهم في إصدار تقرير معدل بشكل سريع مما يلزم المنشآت بتحسين أدائها إلا أن إصدار التقرير المعدل يؤثر سلبياً على المنشأة ويرتبط بانخفاض أسعار أسهمها في السوق ، ناهيك عن سوء العلاقة بين أعضاء فريق المراجعة والعميل لأنه يدفع أتعاب أكثر في حالة المراجعة المشتركة للحصول على جودة أعلى ومحاولة سد فجوة المعلومات* والتوقعات** .

ويخلص الباحث بأن تقرير المراجع المشترك الذي يحتوي على رأي متحفظ نظراً للأخطاء الجوهرية في البيانات المالية يخفض من قيمة أسهم الشركات بدرجة أقل من تقرير المراجع المشترك الذي يحتوي على رأي سلبي نظراً للأخطاء الجوهرية في البيانات المالية ، وكذلك فإن تقرير المراجع المشترك الذي يحتوي على حجب الرأي نظراً لعدم تمكن المراجع من الحصول على معلومات مراجعة كافية ومناسبة حول مكون منفرد في البيانات المالية يخفض من أسهم الشركات بدرجة أقل من تقرير المراجع من الحصول على أدلة مراجعة كافية حول المكونات المتعددة في البيانات المالية ناهيك عن تقرير المراجع المشترك الذي يحتوي على رأي سلبي نظراً لعدم تمكن المراجع من الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة يخفض من أسهم الشركات بدرجة متوسطة من الحالات الأربع المذكورة سابقاً .

وعن مدى تأثير برامج المراجعة المشتركة في تفعيل متطلبات جودة المراجعة الخارجية والرقابة عليها فقد تناولت دراسة (Paugam & Francois Casta, 2012) منطوية تحسن جودة المراجعة الخارجية في ظل القيام بأعمال المراجعة المشتركة وذلك عن طريق تعزيز دقة أدلة المراجعة ونداءت الدراسة بمزايا تطبيق المراجعة المشتركة عن القيام بها عن طريق شركة مراجعة واحدة وقامت الدراسة أيضاً بفحص آثار تطبيق المراجعة المشتركة على جانبين من جوانب جودة المراجعة هما :

* الفرق بين المعلومات المطلوبة لصنع القرارات الاستثمارية والائتمانية وبين ما هو متاح من معلومات توفرها القوائم المالية التي تمت مراجعتها وتقارير المراجعة الخارجية وتنشأ من ضعف إطار التقرير المالي .

** هي الفرق بين توقعات المستخدمين من المراجع وتقرير المراجع الفعلي وتنشأ من فشل تقرير المراجع في صورة واضحة عن إجراءات المراجعة التي تم القيام بها ومراجعة المعتقدات (الاحكام الشخصية) للوصول لرأي المراجع النهائي .

١. استقلال المراجع مقياساً بدرجة التفاوض بين المراجعين المشتركين والعملاء على الأتعاب ومحتوى تقرير المراجع .

٢. دقة الأدلة مقياسه بمقدار العمل الذي قام به المراجعين المشتركين .

وعرضت هذه الدراسة نموذج تحليلي لمقارنة ثلاثة سيناريوهات بديلة :

الأول .. قيام شركة مراجعة واحدة من BiG 4 بأعمال المراجعة .

الثاني .. قيام شركتين مراجعة من BiG 4 بأعمال المراجعة .

الثالث .. قيام شركة مراجعة كبرى BiG 4 وأخرى non- BiG 4 بأعمال المراجعة .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

١. وجود تأثير للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة الخارجية واستقلال المراجع الخارجي وظهور حالة تسوق الرأي الناتجة عن حدة المنافسة بين المراجعين المشتركين ورغبة أحدهم في إرضاء العميل .

٢. القيام بأعمال المراجعة المشتركة عن طريق شركة BiG 4 وأخرى non- BiG 4 من شأنه أن يضعف من جودة عملية المراجعة لتفاوت النواحي الفنية والتكنولوجية بين الشركتين مسبباً Free Rider problem (اعتماد المراجع الأصغر حجماً على أعمال المراجع الأخر) الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض دقة أدلة المراجعة .

كما أظهرت دراسة (Jean Bedard et. al., (2012) أن الشركات التي تتم مراجعتها بواسطة اثنين من شركات المراجعة biG4 تتمتع بإدارة أرباح أقل وجودة مستحقات أعلى كمؤشرين لجودة المراجعة من تلك التي تتم مراجعتها بواسطة شركتين أحدهما BiG4 والآخر non- BiG4 وخلصت الدراسة إلى أن الشركات التي تتمتع بتكاليف وكالة عالية هي الأكثر احتمالية لتعيين شركات مراجعة من BiG4 ذلك لتوفير جودة أعلى لعمليات المراجعة ، وبالرغم من ذلك فقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفاجئة عن تمتع الشركات التي تعتمد على اثنين من كبار شركات المراجعة BiG4 بجودة تقرير أقل من تلك التي تستعين بواحدة من BiG4 وآخر non-BiG4 وذلك حيث أنه في الحالة الأولى ستقوم كل منهما بإعتبارهما شركتين من BiG4 بالاعتماد على بعضها البعض في إتمام مهام المراجعة وهما على درجة كبيرة من الثقة بأن كل منهما سيقوم بتطبيق خطة المراجعة بكل كفاءة وفاعلية حفاظاً على السمعة مما يتسبب في بذل جهد مهني غير كاف من كل منهما يؤثر بالضرورة سلبياً على جودة المراجعة الخارجية .

وختاماً ، يرى الباحث ضرورة توافر اعتبارات رقابة الجودة بالنسبة لعمليات المراجعة المشتركة والتي تتمثل في الآتي :

١- متطلبات الاستقلالية والجوانب الأخلاقية ، حيث أن المراجعين المشتركين يمثلون للمتطلبات الأخلاقية وثيقة الصلة بالاستقلالية والاستشارة حول الأمور الفنية المرتبطة بالجوانب الأخلاقية ومتطلبات الاستقلالية وأن يتم مناقشتها بين المراجعين المشتركين والإدارة والمسؤولين عن الحوكمة وفقاً لما هو ملائم .

٢- تدنية اختلافات الرأي بين المراجعين المشتركين حيث يجب تأسيس السياسات والإجراءات بالنسبة للتعامل عند وجود خلافات في الرأي فيما بينهما مع تقديم الإرشادات والتوجيهات الواضحة فيما يتعلق بالإجراءات المتتالية التي يجب اتخاذها فيما بعد وفي حالة تقادم الخلاف بين المراجعين ضرورة إبلاغ الإدارة أو المسؤولين عن الحوكمة قبل إنهاء تقرير المراجعة .

٣- المعاينة المزدوجة لعمل المراجعين المشتركين كأحد آليات رقابة الجودة على عمليات المراجعة المشتركة حيث يقوم كل مراجع من المراجعين المشتركين بتحليل مناطق الخطر الهامة بالقوائم المالية ويحدد نطاق ومدى المعاينة المزدوجة التي يجب القيام بها حول عمل المراجعة التي قام بها المراجع المشترك الآخر ويرى الباحث أن عملية المعاينة المزدوجة يجب إتمامها في أو قبل تاريخ إصدار تقرير المراجعة المشتركة وأن تشمل على تقييم :

أ- ما إذا كانت إجراءات المراجعة - وفقاً لما تم تحديده والاتفاق عليه أثناء مرحلة تخطيط عملية المراجعة فيما يتعلق بما يجب على المراجع الآخر القيام به - قد تم القيام بها .

ب- ما إذا كانت أدلة المراجعة الكافية والملائمة قد تم الحصول عليها من إجراءات عملية المراجعة التي تم أدائها والتي بناء عليها يرتكز رأي المراجعة .

ج- ما إذا كانت استنتاجات المراجعين ملائمة ومناسبة بصفة عامة .

د- إذا قام المراجع المشترك بتقييم واستنتاج أن عمل المراجع المشترك الآخر غير كافياً، فلا بد على المراجع أن يبرز ذلك للمراجع الآخر وأن يتفق معه على أداء اختبارات إضافية وفقاً لما هو ملائم .

كما يرى الباحث أن توافر اعتبارات رقابة الجودة في المراجعة المشتركة إنما يساهم في إضفاء الثقة في تقارير المراجعة المشتركة ، الأمر الذي يؤثر إيجابياً في اتجاهات المستثمرين نحو الإقبال على شراء أسهم الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية ، ومن ثم يساهم في تنشيط سوق الأوراق المالية على مستوى الاقتصاد القومي للدولة .

القسم الخامس

انعكاسات المراجعة المشتركة على أسعار الأسهم ... دليل تطبيقي

يُعد سوق الأوراق المالية المصري مجالاً خصباً للممارسات الانتهازية لعدم توافر آليات ملائمة لاكتشافها والتقرير عنها ، فضلاً عن عدم توافر الشفافية الكاملة لهذا السوق ، مما حدا بالباحث نحو ضرورة تفعيل تطبيق برامج المراجعة المشتركة بما لها من مزايا نحو كشف هذه الممارسات ، ويعرض الباحث بعضاً منها في ضوء تقرير هيئة سوق المال عام ٢٠٠٢ :

١- اقتراض إحدى الشركات العاملة في مجال المقاولات من البنوك نحو ١٦٦ مليون جنيه وتحملت في سبيل ذلك أعباء تمويل بنحو ٩٧,٥ مليون جنيه تم تحميلها لقائمة الدخل ، بينما لم تستخدم هذه القروض لأغراض الشركة ، ولكنها قامت بإعادة إقراضه لأطراف ذوي علاقة ، ولم يتم تحميل تلك الأطراف بأعباء التمويل التي قد سبق لها تحملها .

٢- تضخيم أحد الشركات العاملة في مجال السياحة إيراداتها بنحو ٨٦٥ ألف جنيه قيمة التزامات مستحقة عليها لشركة أخرى مقابل إلغاء هذا الالتزام من قوائمها المالية بالرغم من وجود نزاع بينها وبين الشركة الأخرى بشأن هذا الالتزام ، الأمر الذي ترتب عليه إظهار أرباح والتزامات تلك الشركة على غير حقيقتها ، وما لذلك من آثار على تضخيم رأسمالها العامل بالشركة وربحية السهم .

٣- عدم إدراج إحدى الشركات العاملة في مجال الصناعة القيمة الايجارية لأراضي الشركة ، والبالغة ١,٥ مليون جنيه بقائمة الدخل ، الأمر الذي أظهر أرباح الشركة على غير حقيقتها .

٤- قيام إحدى الشركات العاملة في مجال تداول الأوراق المالية بتحميل قائمة الدخل بنحو ٨٨٦ ألف جنيه قيمة مصروفات وعمولات إقتناء الاستثمارات بدلاً من إضافتها إلى تكلفة الاستثمارات .

٥- حصول إحدى الشركات العاملة في مجال الصناعة على قرض قيمته ٣٧٩ مليون جنيه بفائدة قدرها ١٣% وتم استخدام القرض إنشاء أصل لشركة شقيقة "مغفأة من الضرائب" ، وقامت بتحميل قائمة الدخل بفوائد القرض لتجنب سداد الضرائب المستحقة للدولة .

ويُعد ما سبق - في رأي الباحث - صوراً للممارسات الانتهازية للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري ، ولذلك يجب تفعيل تطبيق برامج المراجعة المشتركة في البيئة المصرية بهدف تخفيض هذه الممارسات الانتهازية تدريجياً كمنطلق للقضاء عليها نهائياً على المدى الطويل ، الأمر الذي يساهم في زيادة الثقة في أسعار أسهم الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية من ناحية ، وكذا زيادة حركة تداول الأسهم ومن ثم زيادة البورصة المصرية والارتفاع بمستوى مؤشرات وتربيتها اقتصادياً على النطاق الدولي .

أولاً - عينة الدراسة ومصادر البيانات :

تضم عينة الدراسة مجموعة من القطاعات التي تتبع لها الشركات المدرجة في البورصة المصرية ، وقد تم تجميع البيانات من واقع التقارير السنوية للشركات وكذلك تقرير المراجعة التابع للشركات محل العينة في فترات تراوحت ما بين ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١٢ والتي تم الحصول عليها من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي للشركة

نفسها ، أو الموقع الإلكتروني الرسمي للبورصة المصرية أو المواقع الإلكترونية الرسمية للتداول المعلومات .
ويوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي لشركات عينة الدراسة :

التوزيع القطاعي لشركات عينة البحث

م	القطاع	اسم الشركة أو المؤسسة
١	البنوك	البنك التجاري الدولي - البنك الأهلي سوسيتيه جنرال - بنك كريدي إجرىكول - بنك بركة (التمويل المصري السعودي) - بنك فيصل الإسلامي - بنك قناة السويس - البنك المصري لتنمية الصادرات .
٢	الخدمات المالية (بخلاف البنوك)	الأهلي للاستثمار والتنمية .
٣	الاتصالات	الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (Mobinil)
٤	الصناعة	الإسكندرية للحديد والصلب (عز الدخيلة) - النيل لحليج القطن - النساجون الشرقيون
٥	الخدمات	الخدمات الملاحية والبتروولية (ماريديف)
٦	العقاري	مجموعة طلعت مصطفى - بالم هيلز للتعمير
٧	الزراعة والصناعات الغذائية	جھينة للصناعات الغذائية - الشركة الدولية للمحاصيل الزراعية .

ويضيف الباحث أنه أثناء قيامه بالدراسة التطبيقية لم يعرض جميع الشركات في قطاعات مختلفة وذلك رغبة منه في الاختصار وليس التوسع لأن الشركات التي لم يعرضها الباحث يتم التوصل منها لنفس النتائج ومنها على سبيل المثال : البنك المصري الخليجي - مصرف أبو ظبي الإسلامي - المؤسسة العربية المصرفية (قطاع البنوك) - العرفة للاستثمارات والاستشارات - بنك الإسكان والتعمير - أولمبيك جروب للاستثمارات المالية (قطاع الخدمات المالية) - الصناعات الهندسية والمعمارية للإنشاء والتعمير - المصرية لتطوير صناعة البناء (قطاع التشييد ومواد البناء) .

ثانياً - تصنيفات شركات العينة :

قام الباحث بإجراء تصنيفات لشركات العينة في ضوء المحددات التالية :

المحدد الأول : تنفيذ أعمال المراجعة المشتركة بواسطة مكاتب من BiG4 .

المحدد الثاني : تنفيذ أعمال المراجعة المشتركة بواسطة مكتب BiG4 ومكتب Non-BiG4 .

المحدد الثالث : تنفيذ أعمال المراجعة المشتركة بواسطة مكاتب من Non-BiG4 .

المحدد الرابع : تنفيذ أعمال المراجعة المشتركة بواسطة أكثر من مكاتب BiG4 أو أكثر من مكاتب

Non-BiG4 .

المحدد الأول : تنفيذ أعمال المراجعة المشتركة بواسطة مكاتب من BiG4 :
١ - البنك التجاري الدولي :

بيانات السهم							نوع الرأي	المراجعين		السنة
التوزيع النقدي للسهم	ربحية السهم	سعر الإقفال يوم إصدار تقرير المراجع	سعر الإقفال لأخر يوم في العام	القيمة الدفترية	القيمة الاسمية	عدد الأسهم المصدرة بالمليون				
١,٢٥	٣,٥٣	٣٤,٨	٣٤,٦	١٨,٩٤	١٠	٥٩٧,٢	نظيف	E&Y	KPMG	٢٠١٢
١	٢,٤٣	٢٤,٧	١٨,٧	١٥,٠٣	١٠	٥٩٣,٥	نظيف	E&Y	KPMG	٢٠١١
١	٣,٦	٢٧,٧	٤٧,٤	١٤,٥٩	١٠	٥٩٠,١	نظيف	KPMG		٢٠١٠
١,٥	٦,١	٢٨,١	٥٤,٦٨	٢٣,٧٥	١٠	٢٩٢,٥	نظيف	E&Y	KPMG	٢٠٠٩
١	٤,٨٤	١١,٩	٣٧,٢٠	١٩,٢٥	١٠	٢٩٢,٥	نظيف	E&Y	KPMG	٢٠٠٨
١	٣,٧٣	٢٧,٧	٩١,٧٧	٢٠,٩٣	١٠	١٩٥	نظيف	E&Y	KPMG	٢٠٠٧
١	٣,٦٤	١٤,١	٥٧,٨٧	١٥,٥٩	١٠	١٩٥	نظيف	E&Y	KPMG	٢٠٠٦

وفي ضوء البيانات المتاحة وفي ظل تقرير مراجعة نظيف خلال السنوات من (٢٠١٢-٢٠٠٦) عن أعمال البنك التجاري الدولي تلاحظ ما يلي :

أ- إسناد مهام المراجعة الخارجية لمكاتب من BiG4 خلال السنوات من (٢٠١٢-٢٠٠٦) .

ب- توقف أعمال المراجعة المشتركة في عام ٢٠١٠ وإنخفاض سعر الإقفال في يوم إصدار تقرير المراجع من ٢٨,١ ج في عام (٢٠٠٩ في ظل المراجعة المشتركة) إلى ٢٧,٧ ج في عام ٢٠١٠ في ظل المراجعة الفردية لمكتب KPMG .

ج- العودة إلى أعمال المراجعة المشتركة في عام ٢٠١١ وإستمرار إنخفاض سعر السهم في يوم إصدار تقرير المراجع من ٢٧,٧ في عام ٢٠١٠ إلى ٢٤,٧ ج في عام ٢٠١١ .

د- إرتفاع سعر السهم في ظل أعمال المراجعة المشتركة في عام ٢٠١٢ بواقع ١٠,١ ج حيث بلغ في عام ٢٠١١ (٢٤,٧) ثم ارتفع إلى ٣٤,٨ ج في عام ٢٠١٢ .

٢- البنك الأهلي سوسيتيه جنرال :

بيانات السهم							نوع الرأي	المراجعين		السنة
التوزيع النقدي للسهم	ربحية السهم	سعر الإقفال يوم إصدار تقرير المراجع	سعر الإقفال لأخر يوم في العام	القيمة الدفترية	القيمة الاسمية	عدد الأسهم المصدرة بالمليون				
١,٢٥	٣,٨٣	٣٨,١	٣٥,٢١	١٩,١٨	١٠	٤٤٣,٥٤	نظيف	E&Y	Deloitte	٢٠١٢
١,٢٥	٢,٣٥	٢٤,٨	١٧,٣٣	١٨,٣	١٠	٤٠٣,٢١	نظيف	E&Y	Deloitte	٢٠١١
١,٢٥	٣,٣١٨	٣٢,٥	٤٩,٩٨	١٨,٠٦	١٠	٣٦٦,٥٦	نظيف	E&Y	Deloitte	٢٠١٠
١,٢٥	٣,٦١٥	٢٠,٧	٢٩,٤٦	١٧,٢٨	١٠	٣٣٣,٢٤	نظيف	KPMG	Deloitte	٢٠٠٩
١	٣,٤٨٩	٦,٠٨	١٨,٥١	١٥,٤٧	١٠	٣٠٢,٩٤	نظيف	KPMG	Deloitte	٢٠٠٨
٠,٢٥	٢,٤٤٨	٢٢,٤	٤٥,٩	١٢,٨٣	١٠	٢٧٥,٤	نظيف	KPMG	Deloitte	٢٠٠٧
٠	١,٧٢٩	٢١,١	٤٤,٩٦	١١,٩٦	١٠	٢٠٢,٨	نظيف	KPMG	Deloitte	٢٠٠٦
٧,٤٧٥	٧,٤٧٥	١٨,٠٩	١٠١,٥١	١٨,٧٤	١٠	٦٦	نظيف	KPMG		٢٠٠٥
٠,٢٥	٤,١٩٦	٦,٧	٥٣,٩٧	١٥,٠٨	١٠	٥٥	نظيف	KPMG	Deloitte	٢٠٠٤

وفي ضوء البيانات المتاحة وفي ظل تقرير مراجعة نظيف خلال السنوات من (٢٠١٢-٢٠٠٤) عن أعمال البنك الأهلي سوسيتيه جنرال تلاحظ ما يلي :

- أ- بلغ سعر السهم بعد تقرير المراجع في عام ٢٠٠٤ في ظل أعمال المراجعة المشتركة ٦,٧ ج
- ب- توقف أعمال المراجعة المشتركة في عام ٢٠٠٥ أدى ذلك إلى ارتفاع سعر السهم يوم تقرير المراجع إلى ١٨,٠٩ ج في ظل المراجعة الفردية لمكتب KPMG .
- ج- تذبذب سعر السهم يوم إصدار تقرير المراجع في الفترة ما بين (٢٠٠٩-٢٠٠٦) في ظل العودة لأعمال المراجعة المشتركة لمكتبي (KPMG/Deloitte) .
- د- استمرار أعمال المراجعة المشتركة مع تغيير مكتب KPMG بمكتب آخر من BiG4 وهو E&Y وارتفاع ملحوظ لأعلى سعر سهم يوم إصدار تقرير المراجع وصل إلى ٣٨,١ ج .

٣- بنك كريدي اجريكول :

بيانات السهم							نوع الرأي	المراجعين		السنة
التوزيع النقدي للسهم	ربحية السهم	سعر الإقفال ليوم إصدار تقرير المراجع	سعر الإقفال لأخر يوم في العام	القيمة الدفترية	القيمة الاسمية	عدد الأسهم المصدرة بالمليون				
٠,٨٢	١,٤٩	١١,٧	١٢,٠٢٥	-	٤	٢٨٧	نظيف	PWC	KPMG	٢٠١٢
٠,٦٤٤	٠,٩٧	٨,٨	٧,١١	-	٤	٢٨٧	نظيف	PWC	KPMG	٢٠١١
١,٢	١,٤	٩,٩	١٤,٢٩٨	-	٤	٢٨٧	نظيف	PWC	KPMG	٢٠١٠
١,١	١,٢٥	٨,٠١	٧,٩	-	٤	٢٨٧	نظيف	PWC	KPMG	٢٠٠٩
١	١,٤٩٨	٣,٠٣	٢١,٢١٣	-	٤	٢٨٧	نظيف	PWC	KPMG	٢٠٠٨
٠	١,٦٥٢	١٩,٦	١١,٠٥٦	-	٤	٢٨٧	نظيف	PWC	KPMG	٢٠٠٧
٠,٢١	٠,٠٦٥	١٢,٣	٤٤,٩٦	-	٤	٢٨٧	نظيف	KPMG اثنين مراجعين من نفس المكتب		٢٠٠٦
٠	١,٢٦٤	٩٠,٩	١٠١,٥١	-	٤	٢٦٩,٣	نظيف	KPMG اثنين مراجعين من نفس المكتب		٢٠٠٥

في ضوء البيانات المتاحة وفي ظل تقرير مراجعة نظيف خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٥) عن أعمال بنك كريدي أجريكول تلاحظ ما يلي :

أ- تم الاعتماد على مكتب KPMG للقيام بأعمال المراجعة الخارجية في عامي (٢٠٠٦-٢٠٠٥) مع ملاحظة قيام اثنين من المراجعين من نفس المكتب بأعمال المراجعة الخارجية وإنخفاض سعر السهم من ٩٠,٩ ج إلى ١٢,٣ ج وعلى ما يبدو أن هناك عوامل أخرى تخرج عن نطاق البحث أدت إلى هذا الانخفاض .

ب- تذبذب سعر السهم يوم إصدار تقرير المراجع في الفترة ما بين (٢٠٠٧-٢٠١٢) في ظل إسناد مهام المراجعة الخارجية لمكتبين من Big4 هما (PWC/KPMG) مع ملاحظة إرتفاع نسبي لسعر السهم في الفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٢) .

٤- الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (Mobinil) :

بيانات السهم							نوع الرأي	المراجعين		السنة
التوزيع النقدي للسهم	ربحية السهم	سعر الإقفال ليوم إصدار تقرير المراجع	سعر الإقفال لأخر يوم في العام	القيمة الدفترية	القيمة الاسمية	عدد الأسهم المصدرة بالمليون				
-	٢,٣٢	١٣٨,١	١٢٥,٦	٢٢,٤٣	١٠	١٠٠	نظيف	E&Y		٢٠١٢
-	٢,٥٤	١٧٣,٧	٧٨,٢٣	٢٤,٦٧	١٠	١٠٠	نظيف	E&Y	KPMG	٢٠١١
٠	١٣,٦٥	١٤٤,٠١	١٦٤,٩	٤١,٤٤١	١٠	١٠٠	نظيف	E&Y	KPMG	٢٠١٠
٢,٢	٢٠,٣٨	٢٠٨,٠٣	٢٤٠,٤٨	٣٦,٧٨٦	١٠	١٠٠	نظيف	E&Y	KPMG	٢٠٠٩
١٠,٧	١٧,٦٨	١٠٩,٥	١٤٦,٨٦	٢٢,٤٢٢	١٠	١٠٠	نظيف	E&Y	KPMG	٢٠٠٨
١٣,٧	١٨,٢٤	١٧٩,٥	٢٠٤,٨٧	١٧,٥٥٣	١٠	١٠٠	نظيف	E&Y	KPMG	٢٠٠٧
١١,٦	١٥,٢٥٩	١٢٣,٦	١٨١,٣٩	١٦,٣٢٦	١٠	١٠٠	نظيف	E&Y	KPMG	٢٠٠٦

في ضوء البيانات المتاحة وفي ظل تقرير مراجعة نظيف خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٦) عن أعمال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول Mobinil تلاحظ ما يلي :

أ- تذبذب سعر السهم يوم إصدار تقرير المراجع في الفترة ما بين (٢٠٠٦-٢٠١٢) في ظل إسناد مهمة المراجعة الخارجية لمكتبين من BiG4 هي (E&Y/KPMG) .
ب- توقف أعمال المراجعة المشتركة في عام ٢٠١٢ ليقوم بها مكتب E&Y بمفرده ولوحظ إنخفاض سعر السهم إلى ١٣٨,١ ج وواقع ٣٥,٦ ج .

٥- الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب (عز الدخيلة) :

بيانات السهم							نوع الرأي	المراجعين	السنة
التوزيع النقدي للسهم	ربحية السهم	سعر الإقفال يوم إصدار تقرير المراجع	سعر الإقفال لآخر يوم في العام	القيمة الدفترية	القيمة الاسمية	عدد الأسهم المصدرة بالمليون			
٦٠	٣٢,٧	٤٥٥,٦	٤٨٢,٧٦	٢٨٩,٩٩	١٠٠	١٣,٣٦	نظيف مع فقرات توضيحية	KPMG	٢٠١٢
٣٥	٤٦,٩	٤٢٣,٩	٤٠٥,٨٨	٣٣٧,٣١	١٠٠	١٣,٣٦	نظيف مع فقرات توضيحية	KPMG	٢٠١١
٣٧	٤١,٩	٤٨٤,١	٧٤١,٦٤	٣٢١,٢٧	١٠٠	١٣,٣٦	نظيف مع فقرات توضيحية	E&Y KPMG	٢٠١٠
٣٥	٤٧,٤	٧٤٢,٢	٦٦١	٢٥٢,٢٠	١٠٠	١٣,٣٦	نظيف	E&Y KPMG	٢٠٠٩
١٩٥	٢٣١,٢٦	٤٤٢,٢	٨٠٣,١٨	٢٢٣,٤٥	١٠٠	١٣,٣٦	نظيف	E&Y KPMG	٢٠٠٨
١٠٤,٢	١٦٧,٩٦	٩١٦,١	١٠٦,٧٤	٢٣٨,٥٣٦	١٠٠	١٣,٣٦	نظيف	E&Y KPMG	٢٠٠٧
٩٣,١٢	١٤٦,٨٨	٥٢٤,٩	٩٦٣,٣٦	٢٣٤,٥٢١	١٠٠	١٣,٣٦	نظيف	E&Y KPMG	٢٠٠٦

في ضوء البيانات المتاحة عن أعمال شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب (عز الدخيلة) خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢) تلاحظ ما يلي :

أ- في ظل تقرير مراجعة نظيف عن أعمال الشركة وفي ظل المراجعة المشتركة لمكتبين من BiG4 هما (E&Y/KPMG) تذبذب قيمة سعر السهم بعد إصدار تقرير المراجع في الفترة ما بين (٢٠٠٦-٢٠١٢) تصل إلى ٤٨٤,١ ج في عام ٢٠١٠ .

ب- توقف أعمال المراجعة المشتركة في عامي (٢٠١١-٢٠١٢) وقيام مكتب KPMG بأعمال المراجعة الفردية وفي ظل تقرير مراجعة نظيف مع فقرات تفسيرية ينخفض سعر السهم بعد أعداد تقرير المراجع إلى ٤٥٥,٦ ج .

المحدد الثاني : تنفيذ أعمال المراجعة المشتركة بواسطة مكتب من Big4 ومكتب آخر من Non-Big4 :

١ - بنك بركة (بنك التمويل المصري السعودي سابقاً) :

بيانات السهم							نوع الرأي	المراجعين	السنة
التوزيع النقدي للسهم	ربحية السهم	سعر الإقفال ليوم إصدار تقرير المراجع	سعر الإقفال لأخر يوم في العام	القيمة الدفترية	القيمة الاسمية	عدد الأسهم المصدرة بالمليون			
٠	١,١٧	١٢,٩	١٣,١	-	٧	١٠١,٠٧٦,٧٨٥	نظيف	E&Y وحيد عبدالغفار وشركاؤه	٢٠١٢
٠	٠,٨٢	٨,٦	٧,٣	-	٧	-	نظيف	E&Y وحيد عبدالغفار وشركاؤه	٢٠١١
٠	٠,٧٠٢	٧,٦	٩,٣	٨,٣٣٧	٧	-	نظيف	E&Y وحيد عبدالغفار وشركاؤه	٢٠١٠
٠	٠,٧٣	٥,٨	٥,٧	٨,٦٥٢	٧	-	نظيف	E&Y وحيد عبدالغفار وشركاؤه	٢٠٠٩
٠	٠,٩٤٧	٢,٧	٣,٥	٨,٢٧	٧	-	نظيف	E&Y وحيد عبدالغفار وشركاؤه	٢٠٠٨
٠	-	١٥,٣	١٤,٦	-	٧	-	نظيف	E&Y محمد صلاح الدين عيسى	٢٠٠٧
٠	٠,٠٥٨	٨,٨	١٤,٧	٧,٣٦٨	٧	٧١٤٢٨٥٧١	نظيف	E&Y محمد صلاح الدين عيسى	٢٠٠٦
٠	٠,٠١٥	٤,٤	١٣,٣	٧,٣٢٣	٧	٧١٤٢٨٥٧١	متحفظ	E&Y KPMG	٢٠٠٥
٠	٠,١٠١	٤,١	٦,٤	١٠,٠١٤	٧	-	متحفظ	KPMG	٢٠٠٤

وتعقيباً على البيانات السابقة عن أعمال بنك بركة في الفترة من بين (٢٠١٢-٢٠٠٤) تلاحظ ما يلي :

- أ- إسناد مهمة المراجعة الخارجية لمكتب KPMG في ظل تقرير مراجعة متحفظ وصل سعر السهم بعد تقرير المراجعة إلى ٤,١ ج وذلك في عام ٢٠٠٤ .
- ب- الاعتماد على المراجعة المشتركة من خلال مكاتبين (E&Y/KPMG) وفي ظل تقرير متحفظ وصل سعر السهم بعد تقرير المراجعة إلى ٤,٤ ج وذلك في عام ٢٠٠٥ .
- ج- في ظل تقرير مراجعة نظيف وإسناد مهمة المراجعة الخارجية لمكاتبين أحدهما من BiG4 والأخرى non-BiG4 وهما (محمد صلاح الدين / E&Y) وفي الفترة ما بين (٢٠٠٦-٢٠٠٧) ارتفع سعر السهم إلى ١٥,٣ ج وهو أعلى سعر في الفترة محل التقييم .
- د- استبدال مكتب non-BiG4 بأخر non-BiG4 وإسناد مهمة المراجعة الخارجية لمكاتبين (وحيد عبدالغفار / E&Y) تذبذب سعر السهم إلى أن وصل إلى ارتفاع نسبي حيث استقر عند ١٢,٩ ج وهو ما يُعد سعراً مناسباً وذلك عن الفترة ما بين (٢٠٠٨-٢٠١٢) .

٢ - بنك قناة السويس :

بيانات السهم							نوع الرأي	المراجعين	السنة
التوزيع النقدي للسهم	ربحية السهم	سعر الإقفال ليوم إصدار تقرير المراجع	سعر الإقفال لأخر يوم في	القيمة الدفترية	القيمة الاسمية	عدد الأسهم المصدرة			

			العام							
٠	-	٤,٤	٥,٣٠٨	-	١٠	٢٠٠٠٠٠	نظيف	E&Y	وحيد عبدالغفار وشركاؤه	٢٠١٢
٠	-	٤,٠٥	٤,٢٣٧	-	١٠	٢٠٠٠٠٠	نظيف	E&Y	وحيد عبدالغفار وشركاؤه	٢٠١١
٠	-	٦,٣	٩,٤١٢	-	١٠	٢٠٠٠٠٠	نظيف	KPMG	وحيد عبدالغفار وشركاؤه	٢٠١٠
٠	٠,٠٩	٨,٥	٧,٥٤٨	-	١٠	٢٠٠٠٠٠	نظيف	KPMG	وحيد عبدالغفار وشركاؤه	٢٠٠٩
٠	-	٧,٦	٨,٥٠٧	-	١٠	١٠٠٠٠٠	نظيف	KPMG	وحيد عبدالغفار وشركاؤه	٢٠٠٨
٠	٠,٠٣	١٩,٧	١٩,٢٧٥	-	١٠	١٠٠٠٠٠	متحفظ	KPMG	وحيد عبدالغفار وشركاؤه	٢٠٠٧
٠	-	١٤,١	١١,٤٤٠	-	١٠	٥٠٠٠٠	متحفظ	KPMG	محمود صلاح الدين وشركاؤه	٢٠٠٦
٠	١٦,٣	١٠,٧	١٦,٣٦	١٠,٦	١٠	٥٠٠٠٠	متحفظ	KPMG	محمود صلاح الدين وشركاؤه	٢٠٠٥

- في ضوء البيانات المتاحة عن أعمال بنك قناة السويس في الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٥) تلاحظ ما يلي :
- أ- في ظل تقرير مراجعة متحفظ تم إسناد مهمة المراجعة الخارجية (محمود صلاح الدين / KPMG) ارتفع سعر السهم يوم تقرير المراجع من ١٠,٧ ج إلى ١٤,١ ج .
- ب- تم تغيير مكتب (محمود صلاح الدين non-BiG4) لمكتب آخر وهو (وحيد عبد الغفار non-BiG4) في الفترة ما بين (٢٠٠٧-٢٠١٠) وفي ظل تقرير مراجعة نظيف بخلاف عام ٢٠٠٧ حيث ارتفع سعر السهم إلى ١٩,٧ ج ثم انخفض إلى ٦,٣ ج .
- ج- تم تغيير مكتب KPMG بمكتب E&Y في عامي ٢٠١١/٢٠١٢ وفي ظل تقرير مراجعة نظيف لوحظ انخفاض في سعر السهم حيث وصلت قيمته إلى ٤,٤ ج .

٣- بنك فيصل الإسلامي المصري :

السنة	المراجعين	نوع الرأي	بيانات السهم			
			عدد الأسهم المصدرة	القيمة الاسمية	القيمة الدفترية	سعر الإقفال لأخر يوم في العام
٢٠١١	E&Y	نظيف	٥٩	\$ ٥	-	\$ ١٧,٥٤٣
٢٠١٠	E&Y	نظيف	٥٩	\$ ٥	-	\$ ١٧,٧٥٨
٢٠٠٩	E&Y	نظيف	٥٩	\$ ٥	-	\$ ١٣,٨٠٨
٢٠٠٨	E&Y	نظيف	٣٩,٥٧	\$ ٥	-	\$ ٦,١٦٧
٢٠٠٧	E&Y	نظيف	٣٩,٥٧	\$ ٥	-	\$ ٣٠,٦٧
٢٠٠٦	E&Y	نظيف	٣٩,٥٧	\$ ٥	-	\$ ١٥,٦٢٠
٢٠٠٥	E&Y	نظيف	١٣	\$ ١٠٠	-	-

في ضوء البيانات المتاحة عن أعمال بنك فيصل الإسلامي المصري في الفترة ما بين (٢٠٠٥-٢٠١١) وفي ظل تقرير مراجعة نظيف عن تلك الفترة تلاحظ ما يلي :

أ- في عامي (٢٠٠٥-٢٠٠٦) قيام مكتبين من non-BiG4 بأعمال المراجعة المشتركة ، وصل سعر السهم يوم إصدار تقرير المراجع إلى ٣,٧ ج في عام ٢٠٠٦ .

ب- في عام ٢٠٠٧ تم استبدال مكتب المتضامنون للمحاسبة والمراجعة non-BiG4 بأخر BiG4 وهو مكتب E&Y ارتفع سعر السهم إلى ٦,٧ ج .

ج- في الفترة ما بين (٢٠٠٨-٢٠١٠) تم استبدال مكتب محمد صلاح الدين non-BiG4 بمكتب د.حازم ياسين non-BiG4 تذبذب سعر السهم إلى أن وصل إلى ٢,٦ ج .

د- توقفت أعمال المراجعة المشتركة وقيام مكتب E&Y بالمراجعة الفردية وصلت قيمة السهم إلى ٣,٥ ج .

٤- مجموعة طلعت مصطفى :

السنة	المراجعين	نوع الرأي	بيانات السهم			
			عدد الأسهم المصدرة	القيمة الاسمية	القيمة الدفترية	سعر الإقفال لأخر يوم في العام
٢٠١٢	E&Y	نظيف	٢٠٦٤	١٠	١٢,٣٠	٤,٤
٢٠١١	E&Y	نظيف	٢٠٦٤	١٠	١٢,٠٩	٢,٩
٢٠١٠	E&Y	نظيف	٢٠٦٤	١٠	١١,١٠	٨,٦

في ضوء البيانات المتاحة عن أعمال مجموعة طلعت مصطفى في الفترة ما بين (٢٠١٠-٢٠١٢) تلاحظ ما يلي :

أ- ارتفاع سعر السهم في ظل المراجعة المشتركة لمكتبين (مجدى حشيش / E&Y) من ٥,١ ج إلى ٥,٩ ج في الفترة ما بين (٢٠١٠-٢٠١٢) في ظل تقرير مراجعة نظيف

٢- جهيئة للصناعات الغذائفة :

بفانات السهم							نوع الراف	المراجفون	السنة	
التوزفف النقدف للسهم	ربففة السهم	سعر الإقفال لوفم إصدار تقرفر المراجف	سعر الإقفال لأفر فوم الف العام	القفمة الدففرفة	القفمة الاسمفة	عدد الأسهم المصدرة بالمفلون				
٠,١٥	٠,٣٩	٨,٥	٧,٥٤	٢,٨٢	١	٧٠٦٠٥٣٨١١	نظفف	محمد هلال (جرانف فورنفون)	KPMG	٢٠١٢
٠,١٥	٠,٢٠	٤,٤	٣,٦	٢,٥٧	١	٧٢٦٤١٦٣٣٣	نظفف	محمد هلال (جرانف فورنفون)	KPMG	٢٠١١
٠	٠,٣١	٤,٤	٦,٠٨	٢,٢٦٣	١	٧٢٦٤١٦٣٣٣	نظفف	محمد هلال (جرانف فورنفون)	KPMG	٢٠١٠
٠	٠,٤٨	٤,٠٤	١,٥٢٤	١,٥٢٤	١	٣٥٠٩٥٥٣٧٧	نظفف	KPMG		٢٠٠٩

فف ضوء البفانات المفاة عن أعمال شركة جهيئة للصناعات الغذائفة وفف ظل تقرفر مراجعة نظفف من الففرة (٢٠١٢-٢٠٠٩) فلافف ما فلفف :

أ- قفام مكفب KPMG بأعمال المراجعة الفردفة فف فف وصلت قفمة السهم بعد إصدار تقرفر المراجعة إلى ٤,٠٤ ج وذلك عن عام ٢٠٠٩ .

ب- ارففاف سعر السهم بعد إصدار تقرفر المراجعة إلى ٨,٥ ج بعد إسناد أعمال المراجعة إلى مكفبفن هما KPMG ومحمد هلال .

٦- بالم هفلز للفعمفر :

بفانات السهم							نوع الراف	المراجفون	السنة	
التوزفف النقدف للسهم	ربففة السهم	سعر الإقفال لوفم إصدار تقرفر المراجف	سعر الإقفال لأفر فوم الف العام	القفمة الدففرفة	القفمة الاسمفة	عدد الأسهم المصدرة بالمفلون				
٠	٠,١٢٨	٢,١	١,٠٩	٣,٢٩	٢	١٠٤٨,٣٢	مفحفف	مصطفف شوقف وشركاؤه	E&Y	٢٠١٢
٠	٠,٣١٦	١,٩	٦,٣٤	٣,٤٨	٢	١٠٤٨,٣٢	مفحفف	مصطفف شوقف وشركاؤه	E&Y	٢٠١١
٠	٠,٥٠٢	٣,٩	٥,٧	٤,١٩	٢	١٠٤٨,٣٢	نظفف مع فقراف فوضفففة	مصطفف شوقف وشركاؤه (أفنفن من المراجفون ففنفمون لففس المكفب)	E&Y	٢٠١٠
٠	٠,٦٨١	٦,٥	٧,٥٥	٤,٨٨	٢	٦٩٨,٨٨	نظفف مع فقراف فوضفففة	مصطفف شوقف وشركاؤه (أفنفن من المراجفون ففنفمون لففس المكفب)	E&Y	٢٠٠٩
٠	١,٣٩	٤,٤	٦,١٦	٤,٦٤٤	٢	٤٦٥,٩٢	نظفف مع فقراف فوضفففة	مصطفف شوقف وشركاؤه (أفنفن من المراجفون ففنفمون لففس المكفب)	E&Y	٢٠٠٨

فف ضوء البفانات المفاة عن أعمال شركة بالم هفلز للفعمفر فف الففرة ما بفن (٢٠١٢-٢٠٠٨) فلافف ما فلفف :

أ- فف ظل تقرفر مراجعة نظفف مع فقراف فوضفففة فف الففرة ما بفن (٢٠١٠-٢٠٠٨) وقفام مكفبفن بأعمال المراجعة هما (E&Y - مصطفف شوقف) مع ملاففة قفام أفنفن من المراجفون ففنفمون لمكفب مصطفف شوقف بأعمال المراجعة وصلت قفمة السهم بعد إصدار تقرفر المراجعة إلى ٣,٩ ج .

ب- فف ظل تقرفر مراجعة مفحفف فف الففرة ما بفن (٢٠١٢-٢٠١١) وقفام مكفبفن هما (E&Y - مصطفف شوقف) بأعمال المراجعة انخفضف قفمة السهم إلى ٢,١ ج .

٧- الأهلي للاستثمار والتنمية :

بيانات السهم							نوع الرأي	المراجعين	السنة
التوزيع النقدي للسهم	ربحية السهم	سعر الإقفال يوم إصدار تقرير المراجع	سعر الإقفال لأخر يوم في العام	القيمة الدفترية	القيمة الاسمية	عدد الأسهم المصدرة بالمليون			
٠	٠,٢٠	٧,٩	٩	٨٠,٨٢	١٠	٢٠	متحفظ	مصطفى شوقي وشركاؤه KPMG	٢٠١٢
٠	٠,٢٥	٧,٨	٥,٩	٨,٠٨	١٠	٢٠	متحفظ	مصطفى شوقي وشركاؤه KPMG	٢٠١١
٠	٠,٨١	١٠,٤	١٥,٥	١٠,٣٠	١٠	٢٠	نظيف	مصطفى شوقي وشركاؤه KPMG	٢٠١٠
٠	٠,٢٩	١٩,٨	١٩,١	٨,٥٢	١٠	٢٠	نظيف	مصطفى شوقي وشركاؤه KPMG	٢٠٠٩
٠	١,٥٦٩-	١٥,٩	٢٥,٨	٧,١١٧	١٠	٢٠	نظيف	مصطفى شوقي وشركاؤه KPMG	٢٠٠٨
٠	١,٥٢٦	٢٨,٢	١٧,٥	١٣,٨٧	١٠	٢٠	نظيف	KPMG	٢٠٠٧
٠	٠,٤٢٥	١٤,٧	١١,٩	١١,٩٨٤	١٠	٢٠	نظيف	KPMG	٢٠٠٦

- في ضوء البيانات المتاحة عن أعمال شركة الأهلي للاستثمار والتنمية في الفترة ما بين (٢٠٠٦-٢٠١٢) تلاحظ ما يلي :
- أ- في ظل تقرير مراجعة نظيف عن الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٧) وصلت قيمة السهم بعد إصدار تقرير المراجع ٢٨,٢ ج وذلك عن طريق مكتب KPMG (مراجعة فردية) .
- ب- في الفترة ما بين (٢٠٠٨-٢٠١٠) وفي ظل تقرير مراجعة نظيف ، وصلت قيمة السهم بعد إصدار تقرير المراجع إلى ١٠,٤ ج وذلك في ظل أعمال مراجعة مشتركة ما بين مكاتبين (KPMG - مصطفى شوقي) .
- ج- في الفترة ما بين (٢٠١١-٢٠١٢) وفي ظل تقرير مراجعة متحفظ انخفضت أيضاً قيمة السهم بعد تقرير المراجعة إلى ٧,٩ ج في ظل نفس أعمال المراجعة المشتركة بين المكاتبين.

المحدد الثالث : تنفيذ أعمال المراجعة المشتركة بواسطة مكاتبين من Non-Big4 .

١- الشركة الدولية للمحاصيل الزراعية :

بيانات السهم							نوع الرأي	المراجعين	السنة
التوزيع النقدي للسهم	ربحية السهم	سعر الإقفال يوم إصدار تقرير المراجع	سعر الإقفال لأخر يوم	القيمة الدفترية	القيمة الاسمية	عدد الأسهم المصدرة			

			يوم في العام			بالمليون			
٢٠١٢	عناني وشركاؤه	وحيد عبد الغفار وشركاؤه	٤,٥	٢,٥٠	٢	٧٤,٦	نظيف		
٢٠١١	عناني وشركاؤه	وحيد عبد الغفار وشركاؤه	٤,٤	٢,٥٣	٢	٧٤,٥٠	نظيف		
٢٠١٠	عناني وشركاؤه	وحيد عبد الغفار وشركاؤه	٢,٦	٢,٠٣	٢	٧٤,٥٠	نظيف		

في ضوء البيانات المتاحة عن أعمال الشركة الدولية للمحاصيل الزراعية عن الفترة ما بين (٢٠١٠-٢٠١٢) وفي ظل تقرير مراجعة نظيف تلاحظ ما يلي :

أ- انخفاض قيمة السهم من ٤,٦ ج إلى ٤,٣ ج وهو انخفاض طفيف نسبياً ، وذلك بعد إصدار تقرير المراجعة المشترك لمكتبين (عناني - وحيد عبدالغفار) .

٢- النساجون الشرقيون :

بيانات السهم							نوع الرأي	المراجعين	السنة	
التوزيع النقدي للسهم	ربحية السهم	سعر الإقفال يوم إصدار تقرير المراجع	سعر الإقفال لأخر يوم في العام	القيمة الدفترية	القيمة الاسمية	عدد الأسهم المصدرة بالمليون				
١,٥	٢,٤٩	٢٩,٩	٢٣,٣	٣٣,٣٤	٥	٩٠	نظيف	حسن الحشاش وشركاؤه	وحيد عبد الغفار وشركاؤه	٢٠١٢
١,٥	٢,٢١	٢٨,٣	٣٠,٠١	٣١,٩٢	٥	٩٠	نظيف	حسن الحشاش وشركاؤه	وحيد عبد الغفار وشركاؤه	٢٠١١
٢	٣,٤٥	٢٩,٩	٣٢,٢٥	٣٠,٨١	٥	٩٠	نظيف	حسن الحشاش وشركاؤه	وحيد عبد الغفار وشركاؤه	٢٠١٠
٣	٤,٠٦	٢٧,٧	٢٣,٣	٥١,١٦٩	٦,٦٣٩	٧٤,٦١	نظيف	حسن الحشاش وشركاؤه	وحيد عبد الغفار وشركاؤه	٢٠٠٩
٤	٣,٩٦	٩,٨	٥٢,٨٢	٤٦,٥٥٣	٥	٥٦,١٩	نظيف	حسن الحشاش وشركاؤه	وحيد عبد الغفار وشركاؤه	٢٠٠٨
١,٥	٥,٦٨	٢٨,٢	٨٠,٥٤	٦٢,٣٩٩	٧,٠٢٥	٥٦,١٩	نظيف	حسن الحشاش وشركاؤه	وحيد عبد الغفار وشركاؤه	٢٠٠٧
٢,٥	٥,٤٦	٣٣,٤	٩٤,٤٢	٣٠,٢٥٩	٥	٤٠	نظيف	حسن الحشاش وشركاؤه	KPMG وحيد عبد الغفار وشركاؤه	٢٠٠٦
١,٧٥	٦,٠٩	٣٩,٢	٥٥,٧٢	٣١,٧٦٣	٥	٣٦	نظيف	حسن الحشاش وشركاؤه	KPMG وحيد عبد الغفار وشركاؤه	٢٠٠٥
١,٧٥	٤,٩٥	٤٦,٧	٥٦,١٧	٣٢,٤٩٦	٥	٢٧	نظيف	حسن الحشاش وشركاؤه	KPMG وحيد عبد الغفار وشركاؤه	٢٠٠٤

في ضوء البيانات المتاحة لشركة النساجون الشرقيون في الفترة ما بين (٢٠٠٤-٢٠١٢) وفي ظل تقرير مراجعة نظيف تلاحظ ما يلي :

أ- في الفترة ما بين (٢٠٠٤-٢٠٠٦) كانت المراجعة المشتركة لثلاثة مكاتب هي (KPMG - وحيد عبدالغفار - حسن الحشاش) ووصلت قيمة السهم بعد إصدار تقرير المراجع إلى ٣٣,٤ ج .

ب- في الفترة ما بين (٢٠٠٧-٢٠١٢) تم استبعاد مكتب KPMG من أعمال المراجعة المشتركة وهو يمثل Big4 ليستمر كل من مكتب وحيد عبدالغفار وحسن الحشاش بإعتبارهما non-BiG4 في أعمال المراجعة ونتج عن ذلك استقرار نسبي لسعر السهم وصل إلى ٢٩,٩ ج .

٣- النيل لحليج الأقطان :

بيانات السهم							نوع الرأي	المراجعين	السنة
التوزيع النقدي للسهم	ربحية السهم	سعر الإقفال يوم إصدار تقرير المراجع	سعر الإقفال لأخر يوم	القيمة الدفترية	القيمة الاسمية	عدد الأسهم المصدرة			

			في العام			بالمليون			
٢٠١٢	مصطفى شوقي	عبدالله العناني	متحفظ	٥٢,٩٩	٥	٩,١٤	١٤	١١,٠	٠,٠٣-
٢٠١١	مصطفى شوقي	عبدالله العناني	متحفظ	٥٢,٩٩	٥	٩,٢٤	٦,٢١	١٠,٠١	٠,٤٢١-
٢٠١٠	مصطفى شوقي	عبدالله العناني	متحفظ	٥٢,٩٩	٥	٨,٨١	١٣,٧	١٢,٠	٠,٤٥

في ضوء البيانات المتاحة لشركة النيل لحليج القطن وفي ظل تقرير مراجعة متحفظ أمكن ملاحظة انخفاض نسبي في سعر السهم بعد إصدار تقرير المراجع تحت قيام مكتبين هما (مصطفى شوقي - عبدالله العناني) بإعتبارهما non-BiG4 بأعمال المراجعة المشتركة حيث وصلت قيمة السهم إلى ١٠ ج .

٤- البنك المصري لتنمية الصادرات :

السنة	المراجعين		نوع الرأي	بيانات السهم						
				عدد الأسهم المصدرة بالمليون	القيمة الاسمية	القيمة الدفترية	سعر الإقفال لأخر يوم في العام	سعر الإقفال يوم إصدار تقرير المراجع	ربحية السهم	التوزيع النقدي للسهم
٢٠١١	حسين كامل	فاطمة المنشاوي	نظيف	١٤٤	١٠	-	٤,٠٦٨	٤,٥	٠,٦٨	٠,٥٧
٢٠١٠	حسين كامل	فاطمة المنشاوي	نظيف	١٢٠	١٠	-	٩,٣٨	٨,٣	٢,٢٤	١
٢٠٠٩	حسين كامل	زينب بيومي	نظيف	١٢٠	١٠	-	٤,٢٢٧	٩,١	١,٨٤	١
٢٠٠٨	حسين كامل	زينب بيومي	نظيف	١٠٠	١٠	-	٥,٦٤٤	١١,٥	٣,٠٣	١

في ضوء البيانات المتاحة عن أعمال البنك المصري لتنمية الصادرات في الفترة ما بين (٢٠٠٨-٢٠١١) وفي ظل تقرير مراجعة نظيف أمكن ملاحظة إنخفاض ملحوظ في سعر السهم بعد إصدار تقرير المراجع وصل إلى ٤,٥ ج تحت قيام مكنتي حسين كمال وزينب بيومي في الفترة ما بين (٢٠٠٨-٢٠٠٩) ومكنتي حسين كامل وفاطمة المنشاوي في الفترة ما بين (٢٠١٠-٢٠١١) بأعمال المراجعة المشتركة وكلاهما non-BiG4 .

المحدد الرابع : تنفيذ أعمال المراجعة المشتركة بواسطة أكثر من مكتبين BiG4 أو Non-BiG4

١- الخدمات الملاحية والبترونية (ماريديف) :

السنة	المراجعين		نوع الرأي	بيانات السهم							
				عدد الأسهم المصدرة بالمليون	القيمة الاسمية	القيمة الدفترية	سعر الإقفال لأخر يوم في العام	سعر الإقفال يوم إصدار تقرير المراجع	ربحية السهم	التوزيع النقدي للسهم	
٢٠١٢	Deloitte	مجدي حشيش وشركاؤه	عبد العزيز حجازي وشركاؤه	نظيف	٣٥٨,٤	\$٠,٤	\$٠,٩٩٨	\$١,١٢	\$٣,٠٩	\$٠,٠٤	-

\$٠,٠٦	\$٠,٠٨٦	١,٣	\$١,٢١	\$٠,٩٩١	\$٠,٤	٣٠٧,٢	نظيف	عبد العزيز حجازي وشركاؤه	مجدي حشيش وشركاؤه	Deloitte	٢٠١١
\$٠,١٦٤	\$٠,٢٠١	٢,٩	\$٣,٥٦	\$٠,٩٩١	\$٠,٣٣	٣٠٧,٢	نظيف	عبد العزيز حجازي وشركاؤه	مجدي حشيش وشركاؤه	Deloitte	٢٠١٠
\$٠,٢٢٧	\$٠,٢٦١	٣,٠٤	\$٣,٨٩	\$٠,٩٦٩	\$٠,٣٣	٢٥٦	نظيف	عبد العزيز حجازي وشركاؤه	مجدي حشيش وشركاؤه	Deloitte	٢٠٠٩
٠	\$٠,٢٦٨	١,٤	\$٢,٧٥	\$٠,٩٦٢	\$٠,٣٣	٢٥٦	نظيف	عبد العزيز حجازي وشركاؤه	مجدي حشيش وشركاؤه	Deloitte	٢٠٠٨
٠	\$٠,٤٣٥	١,٢	-	\$٠,٥٤٩	\$٠,٣٣	٢١٢,٥	نظيف	Deloitte			٢٠٠٧

في ضوء البيانات المتاحة عن أعمال شركة الخدمات الملاحية عن الفترة ما بين (٢٠١٢-٢٠٠٧) وفي ظل تقرير مراجعة نظيف أمكن ملاحظة ما يلي :

أ- في عام ٢٠٠٧ قيام مكتب Deloitte بأعمال المراجعة الفردية وصل سعر السهم بعد إصدار تقرير المراجع إلى ١,٢ دولار .

ب- في الفترة ما بين (٢٠١٢-٢٠٠٨) قيام كل من مكتب Deloitte BiG4 ومكتبي مجدي حشيش وعبد العزيز حجازي non-BiG4 بأعمال المراجعة المشتركة لوحظ ارتفاع سعر السهم بعد إصدار تقرير المراجع إلى ٣,٠٩ دولار .

جدول بالعرض في صفحة خارجية .

التوصيات والدراسات المستقبلية

وإنطلاقاً مما سبق يوصي الباحث بما يلي :

- ١- تطبيق برامج المراجعة المشتركة بشكل موسع في سوق خدمات المراجعة المصري ، وبخاصة في ظل العولمة والاتفاقيات الجديدة وظهور عصر الاندماجات وكبر حجم المشروعات وتعدد الصناعات بشرط توافر كوادرات فنية وبشرية على درجة عالية من التخصص المهني .
- ٢- قيام مؤسسات المراجعة بتوفير برامج أداء مهنية متخصصة عالية لقطاعات محلية معينة والتعرف على مشاكلها وتفعيل ربط معايير رقابة الجودة مع برامج المراجعة المشتركة ، وأن تحرص على تطبيق آليات متطورة في تنفيذ عملية المراجعة بما يتمشى مع المعايير المهنية في هذا الصدد ، بما في ذلك تطوير أساليب إعداد وتنمية وتأهيل المراجعين المشتركين .
- ٣- أن تضع المنظمات المهنية برامج تدريبية لأعضائها للتغلب على معوقات برامج المراجعة المشتركة وكيفية تطبيقها والتعرف على المزايا والفرص التي تعود من جراء ذلك مع التركيز والاهتمام ببرامج المراجعة المشتركة المرتبطة بجودة صناعات متخصصة بهدف الارتقاء الفعلي بجودة الأداء المهني .
- ٤- تجميع نصوص مهنية ترتبط ببرامج المراجعة المشتركة في تشريع مهني واحد لتوفير إرشادات للممارسة المهنية في ظل المراجعة المشتركة تشمل جميع النواحي: قبول التكليف بالمراجعة ، وتخطيط أعمال المراجعة ، وانجاز أعمال المراجعة ، وتحديد مسئوليات المراجع ، والحفاظ على استقلال مراجعي الحسابات وأخيراً تطوير قواعد وآداب سلوكيات المهنة وكلها متطلبات مهنية ضرورية لتفعيل برامج المراجعة المشتركة .
- ٥- تحفيز مؤسسات المراجعة للقيام بالمراجعة المشتركة وأن تلحق مؤسسات المراجعة التي تفضل الاشتراك مع أخرى في القيام بأعمال المراجعة ببرامج التعليم المهني المستمر للارتقاء بجودة عملية المراجعة ، لتواكب مؤسسات المراجعة المصرية التنمية المهنية بصفة مستمرة .
- ٦- ضرورة اهتمام كل من السوق المهني للمراجعة والشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بتفعيل تطبيق المراجعة المشتركة نظراً لما لها من انعكاسات إيجابية على جودة عملية المراجعة الخارجية تخطيطاً وتنفيذاً وتقريراً واستقلال المراجع المشترك الخارجي والتأثير الإيجابي الطردي بصفة عامة على أسعار أسهم الشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية.
- ٧- ضرورة اهتمام المنظمات العلمية والمهنية المصرية والدولية للمراجعة بطرح معيار مراجعة مصري ودولي يختص بالإطار المفاهيمي للمراجعة المشتركة وآليات تنفيذها والتقرير عنها ، الأمر الذي يساهم في زيادة الثقة المتبادلة بين سوق المراجعة المشتركة وسوق الأوراق المالية على النطاقين المحلي والدولي .
- ٨- وأخيراً يوصي الباحث بضرورة استمرار الدراسات المستقبلية المرتبطة بهذا المجال والتي تتمثل في :

أ- قياس واختبار تأثير برامج التعليم المحاسبي في مصر على تطوير برامج المراجعة المشتركة .

- ب- تحليل المتغيرات الاقتصادية لبيئة الممارسة المهنية وأثرها على تفعيل برامج المراجعة المشتركة في سوق خدمات المراجعة المصري .
- ج- حوكمة مؤسسات المراجعة كأحد آليات تطوير برامج المراجعة المشتركة .

المراجع

1- Periodicals :

- Ballas, A. A. & Fafaliou, I. (2008), "Market shares and concentration in the EU auditing industry: The effect of Andersen's demise", *International Advances in Economic Research*, 14, PP:485-497.
- Benali, A., (2013) , "The Shareholders Confidence and Effectiveness of the Joint Auditors : Empirical Validation in the French Context", Accepted Paper series, *International Journal of Business and Management*, Vol.8, No.11 .
- Broye, G. RFC (2007), Concentration du marche de l'audit : Unetat des lieux, Revue Françoise de Comptabilite, 399, pp: 34-37.
- Chaney, P., K. & K. I., Philipich, (2002) , "Shredded reputation: The cost of audit failure", *Journal of Accounting Research*, 40(4) P.16.
- Dennis, M. O., (2010), Do investors perceive the going concern opinion as useful for pricing stocks, *Managerial Auditing Journal*, Vol.25, No.1. pp:4-16.
- Francis, J. R., Vanstraelen, A. & Richard , C. (2009) "Assessing france's Joint Audit requirement : Are two heads better than one? *Managerial Auditing Journal*, 28(2), pp:35-63.
- Geiger, M., & I. K. Raghunandan, (2002), "Auditor tenure and audit reporting failures Auditing", *A Journal of Practice and Theory*, 20(1), P.30.
- Ghosh, A & Moon, (2005), "Auditor tenure and Perceptions of Audit quality", *The Accounting Review*, 80(2), p.8.
- Gonthier – Besacier, N. & Schatt, A. (2007), "Determinants of audit fees French quoted firms", *Managerial Auditing Journal*, 22(2), PP:139-160.
- Ittonen, k. & Peni, E. (2012) , "Auditor's gender and audit fees", *The International journal of Auditing* , 16(1), pp:1-18.
- Julia Baldauf & Rudolf Stacker (2012), "Joint Audit and Accuracy of the Auditor's Report : An Empirical Study, *International Journal of Economic Sciences and Applied Research*, (10), pp:14-25.
- Marmousez, S. (2012), "Examining a French exception : The determinants of the choice of joint auditors (in French), *Comptabilite Controle Audit*, 18(1), pp:121-152.
- Nicole , V., Audoussel, S., Katunen, J., & Lesage, C., (2013) , "Joint Audit : Issues and Challenges for Researchers and Policy Makers", Accepted paper series, *Accounting Europe Journal*, Vol.10, Issue 2, pp: 175-199.
- Paugam & Francois Casta, (2012) , "Joint Audit, Game Theory, and Impairment Testing Disclosures", *Author manuscript, published in 1er Workshop Audit'' EM Lyon/IAE Poitiers / Universite Paris- Dauphine, Ecully : France*, pp:1-5.
- Piot, C. Maj, (2007) , "Auditor concentration in a joint audit environment : The French market 1997-2003, *Managerial Auditing Journal* , 22(2), PP: 161-176.
- Shammari, B. A., Yaqout, A. A. & Hussaini, A. A. (2008) , "Determinants of audit fees in kuwaiut", *Journal of Academy of Business and Economics*, 8 (1).

- Syou, C., L., Cecilia, L., & Frederick, H. W., (2009) , "The Information Contents of Modified Unqualified Audit Opinions under the Control of Concurrent Information : The Case of Taiwan", *Journal of Accounting and Corporate Governance*, Vol.6, No.1, pp:31-56.
- Thinggaard, F. & Kiertzner, L. (2008) , "Determinants of audit fees : Evidence from a small capital market with a joint audit requirement, *International Journal of Auditing* , 12(2) , p:141-158.
- Zerni, et. al., (2010) , "The entrenchment problem , Corporate governance mechanisms, and firm value , *Contemporary Accounting Research*, 27(4), pp:1169-1206.

2- Reports & Working Papers :

- Abdelhakim Benalh, (2013), "The Shareholders Confidence and Effectiveness of the joint Auditors" : Empirical Validation in the French Context .
- Bulletin, E., (2013) , "Joint Audit Code of Part 1", Education Funding Agency , Department of Education .
- Chihi, H., & Mhisi, N., (2013), "Joint Audit and Quality : A Matter of Size and/or Seniority?", *Working Paper*, DRM, Paris dauphin University france.
- Hebert, M., & Mayster, B., (2013), "The Impact of multistate tax compact withdrawals on the joint audit program", *Special Report*, State Tax Office .
- -----, (2013) , "The Journey of the MTC's Joint Audit Program", *Special Report*, State Tax Office .
- Jeffery, A. Todd, A., & Charles, C., (2013) , "Demystifying the MTC Joint Audit program", State Tax Notes, *Tax Analysis* .
- Lobo, G., Paugam, L., & Zhang, D., (2013) , "Effect of Joint Auditor Pair Composition on Conservatism : Evidence from Impairment Tests", *Accepted paper series American Accounting Association*.
- Nicole , V., Audoussel, S., Katunen, J., & Lesage, C., (2013), "Are joint Audits associated with higher audit fees?", *Working Paper series*, University of Nouchatel – Institute of Financial Analysis .
- Rainsberry, A., & Zitron, J., (2013), Joint Audit committee", DRAFT Minutes NHS North west London Chuster , Methodist Central H : II, Storyh's Gate Westminster, London , SWIH9NH
- Saad , G., (2013), "The Effect of Joint Audit and Rotation on the Firm's Value", *Working Paper Series* , Proceeding of 23rd International Business Reacarch Conference , Marriott Hotel. Melbourne , Australia, ISBN: 978-1-922069-36-8.
- Zhan, D., Lobo, G., Casta, J., & Paugam, L., (2013) , "The Effect of Joint Auditor Pair on Timely Recognition Evidence from Impairment Tests", Accepted Paper series, *Economics Papers from University Paris Dauphine from Paris Dauphine University* .

3- Websites :

- www.efsa.gov.eg موقع الهيئة العامة للرقابة المالية
- www.egx.com.eg موقع البورصة المصرية
- www.mubasher.Info موقع المعلومات المباشرة

- Andre, Broye, Pong & Schatt (2013), "Are joint Audits Associated with higher Audit fees?", *Working paper*, <http://ssrn.com> .
- Audoussert-Coulier, S. (2012), "Two big" or not "Two big"? The consequences of appointing two big4 auditors on Audit pricing in a joint audit setting" : P.7, <http://ssrn.com/abstract=2083871>.
- Bennouri, M., Nekhili, M. & Touron, (2012), "Does auditors reputation discourage relatedparty transactions? The French case", March 20, 2012 . Financial Markets & Corporate Governance Conference : <http://ssrn.com/abstract=1823464> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1823464>, accessed 12/11/2012.
- Deng , M. , Lu., T., Simunic, D. A. & Ye, M. (2012), "Do joint audits improve audit quality? *Working paper*, <http://ssrn.com/abstract>, P:2.
- Jean Bedard, Charles Piot & Alain Schatt, (2012), "Was the European Commission Green Paper right ? An evaluation of the French experience with joint auditing",<http://ssrn.com/abstract=2165595>, accessed 12/2012, p:3.
- Jean Bedard et. al., (2012), "Was the European Commission Green paper right? An evaluation of the French experience with joint auditing", *Working Paper*, p.23. Electronic copy available at : <http://ssrn.com/abstract=2165595>
- Holm, c. & Thinggaard , F. (2012), "Balancing auditor choices during the transition from mandatory to a voluntary joint audit system in Denmark", <http://aaahg.org/AM2012/display.cfm?FilenameSubID-1740.pdf&MIMEType=application2%bdf>,accessed 15/08/2012.
- Holm, C. & Thinggaard, F. (2011) , "Joint audits – benefit or burden? <http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract-id=1702867>,accessed 31/08/2012.
- Lesage, C. & Rat zinger - Sakel, N. (2012), "Is joint audit bad or good?, Efficiency perspective evidence from three European countries", <http://papers.ssrn.com/abstract=2176729> , accessed 12/11/2012.
- Lesage, C. & Rat zinger - Sakel, N. & Kettunen, J., (2012), "Struggle over joint audit : on behalf of public interest? *Working paper* ,<http://ssrn.com/abstract>. p:2.